IJDJL المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع

المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٤

المسئولية المدنية عن أضرار الإنترنت المعنوية على الطفل (دراسة مقارنة)

معرف الوثيقة الرقمى (DOI) : 10.21608/IJDJL.2023.245072.1234

الصفحات ٥١٥ ـ ٥٦٢

مروه عبد السلام أبو العلا الطحان

المدرس بقسم القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

المراسلة: مروه عبد السلام أبو العلا الطحان، المدرس بقسم القانون المدني بكلية الحقوق – جامعة الإسكندرية .

البريد الإلكتروني: marwa.abdelsalam12@gmail.com

تاريخ الإرسال: ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣، **تاريخ القبول:** ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣

نسق توثيق المقالة: مروه عبد السلام أبو العلا الطحان، المسئولية المدنية عن أضرار الإنترنت المعنوية على الطفل (دراسة مقارنة)، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٤، صفحات (٥١٥ ـ ٥٦٢).

IJDJL International Journal of Doctrine, Judiciary, and Legislation

Volume 5, Issue 2, 2024

Civil Liability of Internet's Moral Damages on Child

(Comparative Study)

DOI:10.21608/IJDJL.2023.245072.1234

Pages 515 - 562

Marwa Abd Elsalam Aboalela Eltahan

Lecturer at Civil Law Department, Faculty of Law, Alexandria University, Egypt

Correspondance: Marwa Abd Elsalam Aboalela Eltahan, Lecturer at Civil Law Department, Faculty of Law, Alexandria University, Egypt.

E-mail: marwa.abdelsalam12@gmail.com

Received Date: 27 October 2023**, Accept Date :** 30 November 2023

Citation: Marwa Abd Elsalam Aboalela Eltahan, Civil Liability of Internet's Moral Damages on Child (Comparative Study), International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, Volume 5, Issue 2, 2024 (515-562).

الملخص

إزاء تسارع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم كل دقيقة، فإنه رغم جوانبه الإيجابية يصاحبه جوانب أخرى سلبية، ومن تلك ما يصيب الإنسان في شعوره وعاطفته(الضرر المعنوي) مما يكون له الأثر السيء البالغ على حياة الإنسان، لا سيما الطفل الذي أضحى يتعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مجالات شتى، لذا كان لزاماً علينا تدقيق البحث حول وضع الآليات اللازمة لتيسير حصوله على التعويض عن تلك الأضرار.

إذ قمنا بدراسة تحليلية مقارنة للتشريعات المصرية والأمريكية الفيدرالية التي تتناول بالتنظيم ذلك الموضوع، ورأينا تقسيم البحث لمبحثين، الأول: يتناول إشكاليات انعقاد المسئولية المدنية لمسئولي المواقع الإلكترونية عن الأضرار المعنوية للطفل، بدايةً من تحديد مفهوم مدير الموقع الإلكتروني، انتهاءً بتحديد طبيعة مسئوليته المدنية، والالتزامات المفروضة عليه من قبل القانون الفيدرالي الأمريكي لحماية خصوصية الطفل على الإنترنت Children Online Privacy Protection Act ١٩٩٨ ((COPPAومشروع القانون الفيدرالي الأمريكي Kids Online Safety Act ٢٠٢٢ (KOSA)، مع مقارنة تلك الحماية بالتشريعات المصرية كقانون حماية البيانات المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، وقانون جرائم تقنية المعلومات رقم ١٥٧ لسنة ٢٠١٨، وقانون الصحافة والإعلام المصري رقم١٨٠ لسنة ٢٠١٨.

أما المبحث الثاني: فيتناول التعويض عن الضرر المعنوي للطفل مستخدم الإنترنت، حيث يشتمل على بيان مفهوم الضرر المعنوي، ووصف تطبيقاته وصوره المختلفة سواء في مجال ألعاب الإنترنت (Internet of Toys) وألعاب الواقع الافتراضي VR games)(Virtual Reality Games)، وتناولنا في ذلك الشأن القوانين الأمريكية التي رصدت خصيصاً لمواجهة مثل تلك الأخطار. ومن صور الضرر أيضاً تعرض الطفل لمحتوى غير مشروع، سواء لأنه مخل بالحياء (إباحي) أو لأنه يؤثر في نفسية الطفل، كالتنمر الإلكتروني بالأطفال Cyberbullying وكيفية مواجهة ذلك الأمر من الناحية التشريعية المصرية والأمريكية، وتوصلنا في نهاية الأمر إلى جملة نتائج وتوصيات، لعل أهمها ضرورة الاهتمام بوضع تنظيم تشريعي في القانون المصري ينظم جوانب تعامل الطفل مع شبكة الإنترنت، ويتناول آليات لحمايته من كل الجوانب.

الكلمات المفتاحية: طفل؛ ضرر معنوي؛ موقع إلكتروني؛ منصة إلكترونية؛ تعويض.

Abstract

Despite the positive aspects of the acceleration of technological development that the world witnesses every minute, there is also negative aspects, and among these is what affects a person in his feelings, emotions, (moral damage), which has a bad impact on the child who deals with modern technology in various fields, so we concentrated on facilitating obtaining compensation.

We conducted a comparative analytical study of the Egyptian and American federal legislation that deals with the regulation of that subject, and we divided the research into two sections. The first: deals with the problems of establishing civil liability for online service providers for moral damage to a child, starting with defining the concept of the website manager, ending with defining the nature of his civil responsibility, and obligations imposed on him by the

US federal Children Online Privacy Protection Act 1998 (COPPA) and the US federal Kids Online Safety Act 2022 (KOSA), comparing this protection to Egyptian legislations such as the Egyptian Data Protection Law No. 151 of 2020, and Information Technology crimes law No. 157 of 2018, and Egyptian Press and Media Law No. 180 of 2018.

The second section: deals with compensation for moral damage, as it includes the concept of moral damage, and its various forms, in the field of Internet games and virtual reality games, and we discussed American laws that were designed to confront such dangers. Another harm is illegal content, whether because it is obscene or because it affects the child's psychology, like cyberbullying, and how to confront that through the Egyptian and American legislations, we finally reached several results and recommendations. the most important is the need to make a legislative regulation in Egyptian law that regulates aspects of a child's interaction with the Internet, and addresses mechanisms to protect him from all aspects.

key Words: child, moral damage, website, platform, compensation.

تمهيد وتقسيم

نتناول من خلال هذا التمهيد بيان أهمية البحث وإشكاليته ومنهجه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهمية موضوع البحث

مع تسارع التطور التكنولوجي، وزيادة أخطار الإنترنت، التي تؤثر على حياة كل منا، لا سيما الطفل، فلقد ذاع تعامله مع الإنترنت، سواء لأسباب دراسية، أو ترفيهيه كتعامله يومياً مع الألعاب الجاذبة Io Toys، التي تحتوي على تطبيقات خطيرة لا يعلم مدى تعقدها تكنولوجياً إلا مصنعيها ومبرمجيها، مما زاد معه تعرضه لأخطارها، كانتهاك بياناته، وتعرضه لمحتوى ضار به وبنفسيته، سواء بسبب تعريضه لمحتوى إباحي خادش للحياء، أو تعرضه لمحتوى التنمر الإلكتروني. كل ذلك دعانا للتفكير في إجراء مثل هذا البحث، آملين أن نصل لأفضل النصوص التشريعية التي تحقق حماية الطفل من الأضرار المعنوية للإنترنت.

ثانياً: إشكالية البحث ومنهجه

إن عقدة البحث تكمن في الفراغ التشريعي المصري الكبير للتنظيم الدقيق الشامل لآليات حماية الطفل مستخدم الإنترنت، فرغم قيام المشرع المصري بقانون حماية البيانات رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإلزام المواقع الإلكترونية بالحصول على موافقة ولي أمر الطفل، لحماية بياناته من أي انتهاك قد يتعرض له أثناء تعامله مع الإنترنت، إلا أنه إلى الآن لم تُصدر اللائحة التنفيذية لذلك القانون، مما دعانا للبحث عن آليات الحصول على تلك الموافقة الأبوية، تأميناً لبيانات الطفل، في قوانين أخرى، عل أشهرها هو القانون الفيدرالي Children COPPA Online Privacy Protection Act ١٩٩٨ الذي ينظم ويحمي خصوصية الطفل على الإنترنت. لذلك حرصنا على اتباع المنهج التحليلي المقارن، عن طريق عقد المقارنة بين التشريعات المصرية كقانون حماية البيانات

المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، وقانون جرائم تقنية المعلومات رقم ١٥٧ لسنة ٢٠١٨، وقانون الصحافة والإعلام المصري رقم١٨٠ لسنة ٢٠١٨، و التشريعات الفيدرالية الأمريكية كقانون COPPA وأحدث تطوراته، مع تدقيق البحث في القوانين الأخرى الأمريكية التي تحمي الطفل من أخطار ألعاب الإنترنتIo Toys سواء في انتهاكها لبياناته، أو في تعريضه للعنف، فكثيراً من الأطفال قد أودوا بحياتهم بسبب ألعاب كلعبة الحوت الأزرق، التي اشتهرت مؤخراً، والقوانين التي تحميه من أخطار التنمر الإلكتروني Cyberbullying.

ومن إشكاليات هذا البحث، تحديد مفهوم الطفل بشكل واضح، حتى يتسنى لنا معرفة من هو المنوط بالحماية من أخطار الإنترنت، وما هي السن المناسبة لاعتباره طفلاً إزاء أخطار الإنترنت المتنامية.

على ذلك، فسنقوم بتقسيم البحث إلى مبحثين، يسبقهما مبحث تمهيدي نبين من خلاله تحديد مفهوم الطفل، كالتالي:

- مبحث تمهيدي: تحديد مفهوم الطفل
- المبحث الأول: انعقاد المسئولية المدنية للموقع الإلكتروني عن الأضرار المعنوية للطفل
- المبحث الثاني: التعويض عن الأضرار المعنوية التي تصيب الطفل المستخدم للإنترنت

مبحث تمهيدي: تحديد مفهوم الطفل

قبل أن نشرع في الحديث عن المسئولية المدنية عن الأضرار المعنوية التي قد تصيب الطفل جراء استخدامه للإنترنت، رأينا أنه من الضروري أن نحدد مفهوم الطفل المخاطب بتلك الحماية، والذي يتعين علينا إسباغ الحماية لنشاطه على الإنترنت، ومن ثم مساءلة كل من يصيبه بأذى نفسي أثناء لهوه، أو ربما تعلمه، أو أية غاية أخرى يستهدفها هو أو ولي أمره من اتصاله بالإنترنت وقضائه للوقت على مختلف المواقع الإلكترونية.

لذا كان لزاماً علينا أولاً أن نوضح مفهوم الطفل من وجهة نظر الدستور المصري، كأساس عام، والاتفاقيات الدولية للطفل التي انضمت لها مصر، وأضحت بانضمامها لها بمنزلة الدستور المصري، ثم عقب ذلك ننتقل لبيان مفهوم الطفل الذي يختلف باختلاف الغرض التشريعي المراد من إقرار تشريع معين، ثم نوضح ذلك المفهوم بدقة في التشريعات المنوط بها حماية الطفل من أخطار الإنترنت، بنظرة مقارنة، على النحو الذي سيأتي بيانه وتفصيله.....

أولاً: مفهوم الطفل بشكل عام في إطار التشريع الأساسي، قانون الطفل والاتفاقيات الدولية

أ. مفهوم الطفل وفقاً للدستور المصري وقانون الطفل

لقد نص الدستور المصري الحالي المعدل لعام ٢٠١٩ على أنه «يعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره.....»،[1]. مما يعني أن من لم يصل إلى هذه السن فقط هو من ينطبق عليه وصف الطفل دستورياً في مصر. وبناءً على ذلك فإنه بمجرد بلوغ الشخص هذه السن، فإنه لم يعد طفلاً وفقاً لنصوص الدستور المصري الحالي

[1] راجع نص المادة ٨٠ من الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل لعام ٢٠١٩.

من الجدير بالذكر أن تعريف الطفل وفقاً لنصوص قانون الطفل المصري يعد مختلفاً قليلاً عما تم ذكره في تعريف الطفل وفقاً للدستور المصري، فلقد نص قانون الطفل، على أنه «يقصد في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة. وتثبت السن بموجب شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي آخر.....[٢]»

ب. مفهوم الطفل وفقاً للاتفاقيات الدولية

أما إذا تطرقنا لتعريف الطفل بموجب اتفاقية حقوق الطفل - التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠، وانضمت مصر إليها في ١٩٩٠/٥/٤- فنجدها نصت في النسخة العربية في المادة الأولى لها على أنه» لأغراض هذه الاتفاقية، يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. « رغم أن ذلك متعارضاً مع نص الاتفاقية باللغة الإنجليزية وأيضاً الفرنسية. حيث أنه بمطالعتنا لنص المادة الأولى من الاتفاقية سالفة الذكر بنسختيها الإنجليزية والفرنسية، تبين لنا أن مفهوم الطفل وفقاً لهما « ....يعني الطفل كل إنسان أقل من (لم يبلغ) سن الثامنة عشرة ، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه[٣].»

مما يعني، اختلاف الترجمة إلى العربية عن مضمون النصين باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وكان من المتعين أن يكون نص الترجمة متوافقاً مع مضمون النصين، بما يحدد مفهوم الطفل بمن هو أدنى من الثامنة عشرة عاماً، وليس كل من لم يتجاوزها. إلا أن النص المترجم للعربية -وإن كان يحمل اختلافاً في مفهوم الطفل- إلا أنه الأفضل في التطبيق من النص الأصلي إذ أنه الأصلح للطفل. لأن من يبلغ الثامنة عشرة سنة فقط ولم يتجاوزها، فإنه لن يعد طفلاً وفقاً للنص الأصلي للاتفاقية رغم أنه يعد طفلاً وفقاً للنسخة العربية للاتفاقية. وفي جميع الأحوال يتم الرجوع لقواعد القانون الدولي العام وخاصةً اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، لإعمال قواعد التفسير لدى اختلاف الترجمات الرسمية، والتي تُغلب الترجمة التي تتوافق مع الهدف من الاتفاقية، على النحو الذي نهجناه سلفاً[٤] وخاصةً أن نصوص الاتفاقية تتساوى في حجيتها[٥].

كما أننا لاحظنا على المستوى الأفريقي تعريف الطفل وفقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته في المادة ٢ منه على أنه «أي إنسان يقل عمره عن ثمانية عشرة عاماً[٦].»

ج- خلاصة ما سبق

نلاحظ من كل ما سبق، أن من بلغ سن الثامنة عشر يعد بالغاً لا طفلاً وفقاً لنصوص الدستور المصري. مع

---

[٢] نص المادة ٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨.

[3] For the purposes of the present Convention, a child means every human being below the age of eighteen years unless under the law applicable to the child, majority is attained earlier." Article 1 of the convention on the rights of the child. " Au sens de la présente Convention, un enfant s'entend de tout être humain âgé de moins de dix-huit ans, sauf si la majorité est atteinte plus tôt en vertu de la législation qui lui est applicable." Article 1 de la convention.

[٤] انظر المواد ٣١-٣٢-٣٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩.

[٥] راجع المادة ٨٥ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩.

[٦] هذا الميثاق أقره الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بتاريخ ١٩٩٠/٧/٧ « الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته» ، الذى صدقت عليه مصر بتاريخ ٢٠٠١/٥/٩ ، وسرى في حقها اعتبارا من ٢٠٠١/٥/٢٢.

اعتباره طفلاً وفقاً لنصوص قانون الطفل، لحين تجاوزه سن الثامنة عشر. وغني عن البيان أن نصوص الدستور -الذي يعد التشريع الأعلى (الأساسي) في جمهورية مصر العربية- هي الأولى بالتطبيق. خاصةً أن هذا النص من النصوص القابلة للإعمال بذاتها، والتي لا تحتاج لنص آخر لتستند إليه. فقُضي بأن «من المقرر أن الدستور هو القانون الوضعي الاسمى صاحب الصدارة فإن على ما دونه من تشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته لإعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى لزم إعمال هذا النص في يوم العمل به، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة، سواء كان سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور قد نسخ ضمنا بقوة الدستورية نفسه، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلى فإذا فعلت السلطة الادنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور..[٧]»

ثانياً: اختلاف سن الطفل في بعض التشريعات المصرية المتخصصة باختلاف الغرض من التشريع

نتجه الآن للبحث عن مفهوم الطفل من خلال عرضنا لبعض التشريعات المختلفة، التي يختلف بها تحديد المقصود بالطفل بحسب سنه، ويرجع السبب في ذلك الاختلاف لاختلاف غرض كل منها. فنعرض لبعض منها على سبيل المثال على النحو التالي

أ. سن تشغيل الطفل بين قانون العمل وقانون الطفل

نص قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ على أنه « يحظر تشغيل الأطفال من الإناث والذكور قبل بلوغهم سن إتمام التعليم الأساسي، أو أربع عشرة سنة أيهما أكبر[٨].» بينما نص قانون الطفل في المادة ٦٤ منه على أنه، « يُحظر تشغيل الأطفال، قبل، بلوغهم، خمس عشرة، سنة ميلادية كاملة.» لذا فمن الأفضل، الأخذ بالسن الأعلى الوارد بقانون الطفل بالنسبة للعمال الخاضعين لقانون العمل؛ حرصاً على سلامة الطفل العامل، وخاصةً أن المشرع قد ارتأى بمشروع قانون العمل الجديد تعديل سن العمل الوارد في قانون العمل الحال إلى خمس عشرة سنة بدلاً من أربع عشرة سنة.

ب. سن الإلزام باستخراج بطاقة رقم قومي، وفقاً لقانون الأحوال المدنية المصري

رغم أن الطفل وفقاً للدستور المصري هو كل من لم يبلغ سن الثامنة عشرة، إلا أنه يحق لهذا الطفل بمجرد بلوغه سن الخامسة عشرة أن يتقدم بطلب حصوله على بطاقة تحقيق شخصية من السجل المدني، فلقد كان نص قانون الأحوال المدنية المصري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ في المادة ٤٨ منه على أنه» يجب على كل من يبلغ ستة عشر عاما من مواطني جمهورية مصر العربية أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة تحقيق شخصية من قسم السجل المدني الذي يقيم بدائرته وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ بلوغه السن.» وتم تعديله بموجب القانون رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٢٢، الذي نص في مادته الأولى على أن تتبدل عبارة خمسة عشر عاما بعبارة ستة عشر عاما.

---

[٧] طعن بالنقض رقم ٢٦٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٥ / ٩ / ١٩٩٣ مكتب فني ٤٤ ق ١١٠ ص ٧٠٣.

[٨] نص المادة ٩٩ من قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

ثالثاً: سن الطفل الواجب حمايته من الأضرار المعنوية للإنترنت وفقاً للتشريعات المعنية بذلك

وبعد أن وضعنا الإطار العام لمفهوم الطفل في كل من الدستور والقانون المصري والمواثيق الدولية، آن لنا أن نحدد مفهوم الطفل وفقاً للقوانين ذات الصلة بحمايته من أضرار الإنترنت، بإعمال المنهج المقارن التحليلي، بين النظام القانوني الفيدرالي الأمريكي، وبين القانون المصري.

بالنسبة للتشريعات المصرية: نلاحظ أنها قد خلت من تحديد مفهوم خاص بالطفل المعني بالحماية من أخطار الإنترنت، وإذا ما استعرضنا سواء نصوص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ أو نصوص قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ فلم نجد بهما تعريفاً للطفل المنوط بالحماية، وكل ما في الأمر أن هذا الأخير قد نَص فقط على أن يتم حماية بياناته، وألا يتم إجراء أي عمليات بشأنها إلا بعد موافقة ولي الأمر[٩].

بالنسبة للتشريعات الأمريكية الفيدرالية

أ- التشريعات الخاصة بحماية خصوصية الطفل

على النقيض من قانون حماية البيانات المصري، فإنه وفقاً للقانون الفيدرالي الأمريكي Childrens Online Privacy Protection Act ١٩٩٨ المشار له اختصاراً بقانون COPPA -وهو القانون المعني بحماية خصوصية الأطفال على الإنترنت، تم النص على أن المقصود بالطفل في هذا القانون هو» أي فرد تحت سن الثالثة عشر[١٠]»وأكدت على ذلك اللائحة الفيدرالية المعدلة لهذا القانون children online protection rule الصادرة بتاريخ ١٧ يناير٢٠١٣.

وفي رأينا أن موقف المشرع المصري هنا في عدم نزوله بالسن إلى ذلك الحد هو الأفضل، حيث إنه بذلك، يتم الرجوع للدستور المصري، لتعميم مفهوم الطفل لكل من لم يبلغ الثامنة عشر، إذ أن المشرع الفيدرالي بنزوله لسن الطفل إلى هذا الحد، فإنه يقلل من نطاق الحماية من حيث الأشخاص الخاضعين لهذا القانون، فيعتبر كل من وصل لسن الثالثة عشرة عاماً ليس في حكم الأطفال وفقاً لهذا القانون، وبالتالي لن يخضع للحماية المقررة بموجبه، والتي سنتحدث عنها لاحقاً.

تجدر الإشارة هنا أنه قبل إصدار قانون COPPA أصدر الكونجرس قانون الخصوصية والحقوق التعليمية للأسرة Family Educational Rights and privacy act والذي يُعرف اختصاراً بـ FERPA في عام ١٩٧٤، والذي ينظم أيضًا خصوصية معلومات الأطفال بسجلات المدارس. وهذ القانون هو قانون فيدرالي يمنح الآباء حقوقاً معينة فيما يتعلق بالسجلات التعليمية لأطفالهم، وتتنقل هذه الحقوق للطالب عند بلوغه ١٨ عام أو عندما يلتحق بمدرسة تتجاوز مستوى المدارس الثانوية. ولقد تم تعديله من قبل الكونجرس في عام [١١]٢٠١٥.

---

[٩] المادة ١٢ من قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

[10] section 1302 (1) of Children's Online Privacy Protection Act of 1998 states that" The term "child" means an individual under the age of 13."

[11] https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/1341 last visit on 27-10-2023.

ب- التشريعات الخاصة بحماية الطفل من أخطار الإنترنت

فيما يتعلق بالتشريعات التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الأفراد عموماً من مخاطر الإنترنت، فإنه بالنسبة لقانون Communications Decency Act CDA ١٩٩٦ فإنه تم النص به على حماية الأطفال دون الثامنة عشرة عاماً، ومضمون تلك الحماية يتلخص في أنه يعتبر غير قانوني استخدام جهاز من أجهزة الاتصال عن عمد لبدأ نقل أي تعليق، اقتراح، مقترح، صورة أو أي اتصال يعتبر فاحش او غير بريء إذا علم المرسل أن متلقى هذا الاتصال أقل من سن الثامنة عشرة..[١٢]» ، ومع ذلك أقر الكونجرس في هذا القانون استثناءين لدفع المسئولية في مثل تلك الحالات، الأول يتعلق باتخاذ «إجراءات بحسن نية بشرط أن تكون إجراءات معقولة وفعالة ومناسبة لتقييد وصول القصر لمثل هذا النوع من أنواع التواصل غير اللائق، والآخر إذا كان من ضمن تلك الإجراءات المتخذة لتقييد وصول القصر للمحتوى غير اللائق، أن يتم طلب استخدام بطاقة ائتمان أو حساب مدين أو رمز وصول للبالغين، أو رقم تعريفي شخصي للبالغين تم التحقق منه[١٣].

أما بالنسبة لقانون Childrens Internet Protection Actالفيدرالي الأمريكي المشار له اختصاراً بـ CIPA والصادر في عام ٢٠٠١المخصص لحماية الأطفال عبر الإنترنت، فلم ينص على سن للطفل الواجب حمايته، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا القانون يفرض التزاماً على عاتق، المدارس والمكتبات (المؤسسات التعليمية) التي تتلقى دعم من الحكومة الفيدرالية، وذلك لتجنيب الأطفال التعرض لمحتوى غير مناسب لهم أو ضار[١٤]. فمن المنطقي أنه يحمي كل الأطفال في سن المدارس، وفي اعتقادنا أنه بذلك متسع للتطبيق من حيث الأشخاص، إلى أن تنتهي مراحل التعليم المدرسية للطفل، أي إلى ما يقرب من ثمانية عشرة عاماً .

أما فيما يخص مشروع القانون الفيدرالي الأمريكي الجديد الخاص بأمان الطفل على الإنترنت kids Kosa online safety act)) والمترقب صدوره عن الكونجرس الأمريكي قريباً، فلقد نص في القسم ٢ الخاص بالتعريفات فقرة ٣ منه على أن «الطفل هو الفرد الذي يبلغ سن الثالثة عشر أو أقل.»

ومن الجدير بالذكر أنه بالنسبة للائحة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية JDPR فلقد نصت في المادة ٨ منها على أنه إذا كانت المعالجة بشأن بيانات طفل، وكان هذا الطفل أقل من السادسة عشرة فإنه لا يمكن معالجة البيانات الخاصة به بشكل قانوني إلا إذا تضمن الأمر موافقة من ولي أمر هذا الطفل، ولقد سمحت هذه اللائحة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالنزول عن هذه السن إذا ما ارتأت تشريعاتهم ذلك، ولكن بشرط عدم النزول إلى أقل من ١٣ سنة[١٥]. كما أنه تم النص في القانون الفرنسي لحماية البيانات على حماية بيانات الطفل دون الخامسة عشرة عاماً، حيث تم النص على أنه «في حالة الأطفال غير الذين لم يبلغوا بعد هذه السن، فإنه لا يمكن قانوناً معالجة بياناتهم أو التعرض لها إلا بإذن من هذا الطفل مجتمعاً مع إذن ولي أمره أو أولياء أمره[١٦].»

---

[12]Section 502 and 508 of PUNLIC LAW 104-104 -FEB.8,1996. Communications Decency Act 0f 1996.

[13]Eric N. Holmes, Children and the internet: Legal Considerations in Restricting Access to Content, Congressional research service, R47049, March 14, 2022, p8.

[14]Nancy J. Victory, Report to Congress, "Children's Internet Protection Act Pub. L. 106-554 Study of Technology Protection Measures in Section 1703", Department of Commerce National Telecommunications and Information Administration , August 2003, page 12.

[15]article 8 of Regulation (EU) 2016/679 OF THE European Parliament And Of The Council of 27 April 2016.

[١٦]نص المادة ٤٥ من قانون المعلوماتية والحريات الفرنسي لعام ١٩٧٨ 1978 de libertes et informatique loi la))

الخلاصة في شأن سن الطفل

فيما يتعلق بسن الطفل المراد حمايته من الأضرار المعنوية الناتجة عن استخدامه للإنترنت، فنحن نرى أن يتم النص عل حماية الطفل دون الثامنة عشر مثلما نص الدستور المصري على اعتبار من هم أقل من الثامنة عشر أطفالاً، أو على أقل تقدير لا يتم النزول بسن الحماية عن خمسة عشر عاماً مثلما نص قانون الطفل المصري، أو القانون الفرنسي الخاص بحماية بيانات الطفل. حيث أن التطور التكنولوجي للإنترنت والذي يتزامن مع تطور الأخطار والأضرار النفسية التي قد يتعرض لها الطفل المستخدم للإنترنت، يترتب معه ارتفاع سن حماية الطفل، مما يعني توسيع نطاق الحماية على أكبر عدد ممكن. وتجدر الإشارة هنا إلى الرأي القائل بامتداد تطبيق قانون COPPA للبالغين أيضاً لا للأطفال فقط، وأن سن الثالثة عشر يعتبر مضيق جداً من نطاق تطبيق القانون[١٧].

بناءً على ما سبق، فإننا رأينا أن نقسم هذا البحث إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: انعقاد المسئولية المدنية للموقع الإلكتروني عن الأضرار المعنوية للطفل

نتناول من خلال هذا المبحث انعقاد المسئولية المدنية للموقع الإلكتروني، ويلزم لبيان ذلك الانعقاد تحديد المسؤول عن الموقع الإلكتروني، والذي لن يتأتى لنا إلا ببيان تعريف الموقع الإلكتروني بصفة عامة، ثم تناول تحديد المسؤول عن الموقع الإلكتروني في ضوء القوانين الخاصة بحماية الطفل من أخطار الإنترنت.

في مجال المسئولية المدنية عن الأضرار المعنوية التي تصيب الطفل من التعرض للإنترنت، فإنه يتعين علينا أن نسبر غوار القوانين محل المقارنة، وصولاً إلى تحديد المسؤول مدنياً عن الأضرار التي تصيب الطفل عبر الإنترنت، وذلك لن يتأتى لنا إلا بالبحث الدقيق من خلال المطلب الأول الذي سيتناول إشكالية تحديد هذا المسؤول. كما أننا سنتناول من خلال هذا المبحث محاولات تأسيس المسئولية المدنية عن أضرار الإنترنت على الطفل، مع استعراض عناصرها من خطأ وضرر وعلاقة السببية.

على ذلك، فلقد رأينا أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، كالتالي:

- المطلب الأول: إشكالية تحديد المسؤول عن الموقع الإلكتروني
- المطلب الثاني: تأسيس المسئولية المدنية للموقع الإلكتروني

المطلب الأول: إشكالية تحديد المسؤول عن الموقع الإلكتروني

نتناول من خلال هذا المطلب تعريف الموقع الإلكتروني في القانون المصري، وفي التشريعات محل المقارنة، ومن ثم تأسيس المسئولية المدنية لمدير هذا الموقع عن الأضرار المعنوية للطفل، سواء في القانون المصري، أو القوانين محل المقارنة.

[17] Ariel Fox Johnson, 13 going on 30: An exploration of expanding COPPA's privacy protections to everyone, Seton Hall Legislative Journal, Vol 44, Issue 3, Article 1, 2020, page 35-36.

الفرع الأول: تحديد المسؤول عن الموقع الإلكتروني وفقاً للقانون المصري

رغم أن وضع التعريفات لم يكن في السابق دارجاً في التشريعات المصرية، إلا أن الأمر لم يعد كذلك في الآونة الأخيرة، ربما لتغير نهج الصياغة التشريعية، أو لتحديد بعض المصطلحات التقنية، التي تتناول أمور شديدة التعقيد.

وغني عن البيان أن الشارع قد انتهج أسلوب استعراض المصطلحات، بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، فلقد عرف الموقع الإلكتروني بأنه» مجال أو مكان افتراضي له عنوان محدد على شبكة معلوماتية يهدف إلى إتاحة البيانات أو المعلومات للعامة أو الخاصة.» وعرّف هذا القانون مدير الموقع الإلكتروني بأنه «كل شخص مسئول عن تنظيم، أو إدارة، أو متابعة أو الحفاظ على موقع أو أكثر على الشبكة المعلوماتية، بما في ذلك حقوق الوصول لمختلف المستخدمين على ذلك الموقع، أو تصميمه، أو توليد وتنظيم صفحاته، أو محتواه، أو المسئول عنه[١٨].»

كما عرف مقدم الخدمة بأنه» كل شخص طبيعي أو اعتباري يزود المستخدمين بخدمات تقنيات المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك من يقوم بمعالجة أو تخزين المعلومات بذاته، أو من ينوب عنه في أي من تلك الخدمات أو تقنية المعلومات.

مما تقدم تبين لنا أن المسؤول عن تنظيم وإدارة الموقع هو مديره، وبالتالي فإن هذا المدير يعد مسئولاً مسئولية مدنية عن تعرض الطفل لأية أضرار معنوية جراء استخدامه لمثل ذلك الموقع، ويبقى التساؤل هنا هل الشخص الطبيعي (مدير الموقع الإلكتروني، أو مقدم الخدمة، أو المتحكم في البيانات الشخصية، أو الحائز لها، أو معالجها..) مسئولون فقط عن أفعالهم الشخصية إذا ما كانت سبباً في الضرر اللاحق بالطفل؟ أم أن الأمر يتجاوز ذلك النطاق، وبما أن هذا المدير للموقع، أو ذاك المتحكم ببيانات الأشخاص على موقع ما يعد كل منهما مسئولا عن أفعال الغير من العاملين تحت إدارتهم في هذا الموقع، على سند من القول بقيام مسئولية المتبوع عن أعمال التابع؟ وماذا عن رواد الموقع الإلكتروني؟ هل تقوم المسئولية المدنية في جانب مدير الموقع عن أفعال مستخدميه ورواده إذا ما أدت لإصابة طفل ما بضرر معنوي جراء مشاهدته لمحتوى مسيء، أو فاحش، أو تعرضه للعنف، أو أيا من الأفعال التي تؤثر في نفسيته، وتصيبه بأذى نفسي! وهذا ما سنعالجه من خلال بحثنا هذا.

أما في مجال البيانات الشخصية للأطفال، فقد عين المشرع المصري في قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ ثلاث فئات ممن يطلعون على البيانات الشخصية، إما بحكم أو طبيعة العمل، كالمتحكم، والمعالج أو بسبب الحيازة، كالحائز، إذ عرف القانون -المار ذكره- المتحكم بأنه» أي شخص طبيعي أو اعتباري يكون له بحكم أو طبيعة عمله، الحق في الحصول على البيانات الشخصية وتحديد طريقة وأسلوب ومعايير الاحتفاظ بها، أو معالجتها والتحكم فيها طبقا للغرض المحدد أو نشاطه» والمعالج بأنه «أي شخص طبيعي أو اعتباري مختص بطبيعة عمله، بمعالجة البيانات الشخصية لصالحه أو لصالح المتحكم بالاتفاق معه ووفقًا لتعليماته. ويقصد بمعالجة البيانات أى عملية إلكترونية أو تقنية لكتابة البيانات الشخصية، أو تجميعها، أو تسجيلها، أو حفظها ، أو تخزينها ، أو دمجها ، أو عرضها ، أو إرسالها ، أو استقبالها ، أو تداولها ، أو نشرها ، أو

[١٨] راجع مادة ١ تعريفات من قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

محوها ، أو تغييرها ، أو تعديلها ، أو استرجاعها أو تحليلها وذلك باستخدام أي وسيط من الوسائط أو الأجهزة الإلكترونية أو التقنية سواء تم ذلك جزئيا أو كليًا».[١٩] أما الحائز، فلقد تم تعريفه بأنه «أي شخص طبيعي أو اعتباري، يحوز ويحتفظ قانونيا أو فعليا ببيانات شخصية في أي صورة من الصور، أو على أي وسيلة تخزين سواء أكان هو المنشئ للبيانات، أم انتقلت إليه حيازتها بأي صورة .»

بناءً عليه فإنه قد يصدر من هؤلاء بحكم تعرضهم للبيانات الشخصية عموماً، التعرض لبيانات شخصية لطفل، أو معالجتها، كإرسالها أو نشرها على الوسائط الإلكترونية المختلفة.

الفرع الثاني: تحديد المسؤول عن الموقع الإلكتروني وفقاً للقوانين الأمريكية

وفقاً لقانون COPPA

عرّف قانون COPPA واللائحة الفيدرالية المعدلة له مشغل الموقع بأنه» أي شخص يقوم بتشغيل موقع ويب موجود على الإنترنت أو خدمة مقدمة عبر الإنترنت والذي يجمع أو يحتفظ بالمعلومات الشخصية من أو عن مستخدمي، أو زوار هذا الموقع الإلكتروني أو الخدمة عبر الإنترنت، أو لصالحه تم جمع هذه المعلومات وحفظها، حيثما يتم تشغيل هذا الموقع أو الخدمة عبر الإنترنت، لأغراض تجارية، بما في ذلك أي شخص يعرض منتجات أو خدمات للبيع، من خلال موقع الويب أو الخدمة عبر الإنترنت، بما في ذلك التجارة.....[٢٠]»

وفي رأينا من خلال التعريف المتقدم أن المشرع الأمريكي في قصره مفهوم مشغل الموقع على ذلك المشغل لأغراض تجارية فقط تقييد من نطاق تطبيق القانون، وبالتالي تضييق نطاق الحماية المستهدفة منه. ومن الجدير بالذكر أن لجنة التجارة الفيدرالية FTC[٢١] أجرت تعديلات هامة على تعريف مشغل الموقع ليسمح بأن يشمل التعريف ليس فقط المشغل الذي يجمع معلومات من طفل بل أيضاً من يسمح لطرف آخر بأن يجمع بيانات من طفل من خلال إعلانات تظهر على الموقع نفسه، فهذا يقع تحت مسئولية مشغل الموقع نفسه حتى إذا كان لا يجمع بنفسه البيانات الشخصية، اللهم إلا إذا كان الموقع المشغل يحوي تطبيقات كل منها يعد مستقلاً بذاته كموقع إلكتروني، ومثال ذلك منصتي Google play store أو Apple App store عندما تسمح هاتين المنصتين بوصول الطفل لتطبيقات الألعاب من خلالها فالمشغل هنا هو صاحب التطبيق ذاته[٢٢].

كما وسعت لجنة التجارة الفيدرالية FTC من تعريف البيانات الشخصية لتشمل أيضاً بيانات تحديد الموقع geolocation وبيانات معرفات الأجهزة devices identification بما فيها من صور، فيديوهات، تسجيلات

---

[١٩]راجع مادة ١ تعريفات من قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.

[20]See section 1302 definitions (2) the term (operator) of COPPA act of 1998, and see also 16 CFR section 312.2 operator: means any person who operates a Web site located on the Internet or an online service and who collects or maintains personal information from or about the users of or visitors to such Web site or online service, or on whose behalf such information is collected or maintained, or offers products or services for sale through that Web site or online service, where such Web site or online service is operated for commercial purposes involving commerce among the several States or with 1 or more foreign nations…" https://www.federalregister.gov/citation/78-FR-4008 Last visit was on 27-10-2023.

[21]FTC= Federal Trade Commission.

[22]David R. Hostetler & Seiko F. Okada, Children's privacy in virtual k-12 education: virtual solutions of the amended children's online privacy protection act (COPPA) rule , 14 N.C. J.L. & Tech. On. 167, 2013, page 13.

صوتية للطفل، وذلك يعني إسباغ حماية قانون COPPA لأجهزة المحمول أيضاً[٢٣].

وفقاً لمشروع القانون الفيدرالي الأمريكي KOSA

لقد تم الاستعاضة عن مصطلح الموقع الإلكتروني، أو الخدمة عبر الإنترنت، في مشروع قانون KOSA -الذي دار حوله النقاش في البرلمان الأمريكي- بمصطلحين، أحدهما يُعرف بالمنصة عبر الإنترنت online platform، وتم تعريفه بأنه « يعني أي موقع ويب يتعامل مع الجمهور، أو خدمة عبر الإنترنت، أو تطبيق متصل بالإنترنت، أو تطبيق جوال يوفر بشكل أساسي منتدى مجتمعي للمستخدم الذي تم إنشاؤه، لمحتوى، بما في ذلك مشاركة مقاطع الفيديو، أو الصور، أو الألعاب، أو الملفات الصوتية، أو أي محتوى آخر[٢٤].» ويتضح من ذلك أن تلك المنصة تخاطب الجمهور العام لا القصر، أما المصطلح الآخر، فيخص القاصر، ويُعرف، بالمنصة المغطاة Covered platform، أي المنصة التي يتم مخاطبتها عبر ذلك المشروع، حيث تم تعريفها، بأنها ‹›خدمة الوسائط الاجتماعية، أو عمل الشبكة الاجتماعية، أو لعبة الفيديو، أو تطبيق المراسلة، أو خدمة بث الفيديو، أو الخدمة التعليمية ، أو النظام الأساسي عبر الإنترنت الذي يتم استخدامه، أو من المحتمل عقلاً استخدامه، بواسطة قاصر[٢٥].»

مما سبق يتضح لنا، أن هذا المشروع أفضل من قانون COPPA حيث أنه يعدد من الفئات التي تعد ملزمة بتطبيق هذا القانون، ويحمي بيانات القصر التي تكون مُعرضة للانتهاك من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي، وألعاب الفيديو، بل ويمتد أيضاً تطبيقه للخدمات التعليمية، ونرى أن العبارة الأخيرة بذلك النص دقيقة جداً في وصفها الشامل الجامع -في وجهة نظرنا- لأي من أنظمة الإنترنت التي من المعقول والمنطقي أن يستخدمها القاصر، مما يعد حماية مستقبلية من تعرض القاصر لأي خرق لبياناته، عند استعماله لأي نظام لم يرد بالنص المذكور صراحةً.

المطلب الثاني: إشكاليات تأسيس المسئولية المدنية للموقع الإلكتروني عن المحتوى الضار معنوياً بالطفل

نتناول من خلال هذا المطلب تأسيس مسئولية الموقع الإلكتروني، أو بالأحرى من يقوم عليه، ومن يمكن مساءلته عن الأضرار المعنوية التي تترتب للطفل المستخدم لهذا الموقع، وهو ما يستدعى بالضرورة الإجابة على كافة التساؤلات المثارة بشأن كينونة هذه المسئولية، وهل تعتبر عقدية أم تقصيرية!

يعقب ذلك تأسيس لمدى توافر ركن الخطأ باعتباره الأساس الأول لتوافر المسئولية المدنية، وفي ضوء ذلك كان لزاماً علينا أن نعرض للقواعد العامة في المسئولية المدنية، فإن مدير الموقع الإلكتروني يعد مسئولاً عن أفعاله الشخصية التي ينتج عنها ضرر للطفل المستخدم للإنترنت، كما أنه في ذات الوقت مسئولاً عن الأفعال التي تحدث من الغير وتسبب ضرراً بالطفل، إذا ثبت في جانبه قيام المسئولية المدنية للمتبوع عن أعمال التابع. لذا فقد رأينا أن نعرض لذلك فيما يلي....

[23]Gianna Korpita, It A small world after all: how Disney's targeted advertisements implicate COPPA, 19 Journal of High Technology law. L. 407, 2019, P.7.

[24]KOSA Act, section 2 definitions(6).

[25]KOSA Act, section 2 definitions(3).

أولاً: تمهيد وتقسيم: المسئولية العقدية لمشغل الموقع الإلكتروني بشكل عام

وفقاً للقواعد العامة، تقوم، المسئولية العقدية إذا حدث إخلال بالعقد المبرم بين المستخدم ومن أبرم العقد معه، ومن العقود التي تثار المسئولية بشأنها في هذا الصدد عقود الاشتراك في خدمات الإنترنت، وعقود توريد الخدمات[٢٦].

ففي مجال إثارة المسئولية العقدية في مجال الإنترنت، يتعدد الأشخاص الذين يمكن إثارة مسئوليتهم في ذلك الشأن، فهناك من يُعرف بمتعهد الوصول للإنترنت؛ وهذا الشخص هو من يبرم مع المستخدم عقداً يتيح له استخدام شبكة الإنترنت، لذلك يُطلق على العقد المُراد هنا، عقد الاشتراك في الإنترنت، عقد الدخول للشبكة، عقد توريد الدخول. فمثل هذا العقد هو الرابطة بين شركة الإنترنت، وبين العميل الذي يريد استخدام الإنترنت من خلال تمكينه فنياً من الدخول للإنترنت، مقابل رسوم للاشتراك[٢٧].

وينحصر عمل متعهد الوصول للإنترنت في تمكين المستخدم من الوصول للإنترنت، وهو ما يستوجب مساءلته عنه مساءلة عقدية، إذا حدث منه أي خلل يتعلق بذلك العقد. يخرج من نطاق مسئوليته محتوى ومضمون المعلومات التي تتوافر على الإنترنت. وعلى الرغم من ذلك، فهناك من يرى أنه من الممكن لمتعهدي الوصول استخدام تقنية المنع؛ لمنع الوصول للمحتوى غير المشروع. ولكن لا تخلو هذه التقنية من صعوبات، وبالتالي يصعب مساءلته في كل مرة يدخل فيها المستخدم لمحتوى غير مشروع. لذلك اختلف القضاء الأمريكي والفرنسي في تطبيق تلك التقنية، فبينما نجد حكماً لا يلزمه بمراقبة المحتوى غير المشروع بالتزام عام، تذرعاً بكم الشكاوى التي تصله من المستخدمين، نجد حكماً آخر يلزمه باتخاذ واجب اليقظة في تقنية منع الوصول للمحتوى غير المشروع[٢٨].

أما متعهد الإيواء، أو من يُعرف بـ مزود الخدمة المضيف web hosting provider فيتم تعريف اصطلاح الإيواء بأنه من «وضع الوسائل التقنية والمعلوماتية بمقابل أو بالمجان تحت تصرف الزبائن ليتمكنوا من الدخول إلى شبكة الإنترنت في أية لحظة معينة لبث مضمون معلوماتي معين كنصوص كلامية أو أصوات أو صور وغير ذلك[٢٩].

« ولقد تم تعريفه أيضاً تحت اصطلاح -مزود خدمات الاستضافة على الشبكة- بأنه» مقدم الخدمات الذي يقدم بنفسه أو من خلال وسيط البيئة والموارد المعلوماتية اللازمة لتخزين محتوى، بغية وضع موقع إلكتروني على الشبكة ويُسمى اختصاراً بالمضيف[٣٠].»

فقد تثور مسئوليته العقدية هو أو الموقع محل الإيواء، في حالة إخلال أي طرف منهما بالعقد المبرم بينه وبين ذلك الأخير، إذ أن ذلك العقد المبرم بينهما يتم على أساس القبول بشروط الاستخدام، أو ما يُعرف بميثاق

[٢٦] لمزيد من التفاصيل انظر محمد حسين عبد الظاهر، المسئولية القانونية في مجال شبكات الإنترنت، ٢٠٠٢، من ص٧١ إلى ٩٤.

[٢٧] طاهر شوقي مؤمن، خدمة الاتصال بالإنترنت، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، مجلد ٢ عدد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٣٦٨.

[٢٨] أشرف جابر، مسئولية مقدمي خدمات الإنترنت عن المضمون الإلكتروني غير المشروع: دراسة خاصة لمسئولية متعهدي الإيواء، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد ٢٢، ٢٠١٠، لمزيد من التفاصيل، راجع الصفحات من ٢٢ إلى ٢٩

[٢٩] براء علي صالح محمد، المسئولية العقدية لمزودي خدمات عبر الإنترنت، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة بجامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، ٢٠٢٠، ص ٢٣.

[٣٠] أروى تقوي، المسئولية المدنية للمواقع الإلكترونية الإعلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٣٠، العدد الأول، ٢٠١٤، ص ٤٥٨.

حسن الاستخدام[٣١]. كما قد تثور مسئوليته التقصيرية أيضاً.

أما ما يتعلق بموضوع دراستنا، ومن يُحتمل أن تثار مسئوليته عن الإخلال التعاقدي بمحتوى المعلومات المقدمة للطفل، فهو مورد هذه المعلومات، فمن الطبيعي أن هذا الشخص هو من يقدم المحتوى المعلوماتي، وعليه فإنه يتحمل مسئوليته عن مضمونه، وفي ذلك في حالة دخول المستخدم للموقع، وموافقته على شروط الانضمام إليه، فهو بذلك قد عبر عن رضائه بذلك التعاقد.

فإذا كنا نتحدث -على سبيل المثال- عن موقع من مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، فعلاقة المستخدم بمشغل الموقع أو مديره هي علاقة تعاقدية، مع الأخذ في الاعتبار ما قد يترتب عليها من إفشاء لبيانات المستخدم، حيث إن الموقع هو الطرف الأقوى الذي يُملي شروطه التعاقدية على المستخدم، الذي يوافق عليها -دون قراءاتها في بعض الأحيان- من أجل استخدامه الموقع. ويتعدد المسئولين عن المحتوى غير المشروع، فيتعين مساءلة كل شخص بحسب الدور الذي يقوم به تقنياً في وصول المحتوى غير المشروع[٣٢].

ويمكن إعفاء مورد المحتوى من أي من التزاماته العقدية بشرط تعاقدي صريح، وفقاً للقواعد العامة في المسئولية العقدية ما لم يتزامن مع هذا الإعفاء غش أو خطأ جسيم[٣٣].

وفي رأينا أنه يصعب تأسيس العلاقة بين الطفل مستخدم الموقع الإلكتروني، وبين مشغل هذا الموقع على أساس الإخلال بالتزام تعاقدي، إذ من العسير من جهة اعتبار تعامل الطفل مع الشبكة العنكبوتية عملاً قانونياً، ومن جهة فإننا سنقع في مأزق مدى صحة التصرف من قاصر، لذا ينبغي أن نعامل وضعه كمستخدم للإنترنت ومرتاد لمواقعه- وإن وافق على شروط الارتياد- على أساس أن إرادته ضعيفة تستوجب الحماية، فمن الأفضل حينها وضع قانون يلزم مشغل الموقع بالتزامات تجاهه هذا الطفل، وتأسيس مسئولية مشغل الموقع تجاهه على أساس الخطأ التقصيري إذا ما خالف تلك الالتزامات، فوفقاً للقواعد العامة في القانون المدني المصري «فإن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض[٣٤]» وبتطبيق ذلك فيما يتعلق بمسئولية مشغل الموقع الإلكتروني، فإنه من الوارد وقوع خطأ إما من مشغل الموقع نفسه إضراراً بأي شخص لا يربطه بالموقع علاقة عقدية، أو من أي مستخدم للموقع يعبر عن محتوى ما ويظهره من خلال الموقع وفي هذا الصدد ظهرت مسئولية من يعرف بـ (صاحب الكلام)، أو من مزود خدمة الاستضافة على الإنترنت web hosting privder،أو من مالك الموقع الذي قد يكون في ذات الوقت مشرفاً ومديراً له، وبالتالي قد تثور مسئوليته التقصيرية عن خطئه الشخصي، أوعن أخطاء تابعيه وفقاً لمسئولية المتبوع عن أعمال التابع. ولنعرض لكل ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: تأسيس المسئولية عن المحتوى الضار على أساس الخطأ الشخصي

أولاً: المسئولية عن الخطأ الشخصي وفقاً للقانون المصري

يكفي لقيام المسئولية توافر الخطأ الشخصي والضرر وعلاقة السببية بينهما، ويُقصد بالمشغل هنا كل من

[٣١]أشرف جابر، مرجع سابق، ص ٦٦.

[٣٢] إكرام سليمان قجم، الحماية القانونية للبيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي في القانون القطري والقانون المقارن، كلية القانون، جامعة قطر، رسالة ماجستير في القانون الخاص، يونيو ٢٠٢١.

[٣٣]نص المادة ٢١٧ فقرة ٢ من القانون المدني المصري.

[٣٤]م ١٦٣ مدني مصري

يدير الموقع الإلكتروني، فلقد نص قانون الإعلام المصري رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ على أن يكون لكل موقع إلكتروني رئيس تحرير مسؤول يشرف إشرافاً فعلياً عما ينشر به، وعدد من المحررين المشرفين، لكل منهم الإشراف على قسم معين من أقسام الموقع الإلكتروني» كما قد تثور مسئولية مالك الموقع الإلكتروني عن خطئه الشخصي في حالة إذا كان هو من زود الموقع بالمحتوى الضار، أو غير المشروع[٣٥].

في ذلك الشأن ظهرت بعض العبارات الجديدة في الواقع العملي، منها ما يتعلق بمسئولية صاحب الكلام، حيث عرفه قانون الإعلام السوري، على سبيل المثال في المادة ١ بأنه « كل من يورد أو يدون محتوى، أو مادة، أو معلومة، أو خبراً، أو تحقيقاً أو ملاحظة أو تعليقاً في وسيلة إعلامية سواء أكان إعلامياً أم لا.» أي من يمكن أن يُطلق عليه (مستخدم الموقع الإلكتروني) فلا شك في إثارة مسئوليته إذا تسبب فيما ينشره بإحداث ضرراً للغير. وهناك من يرى أنه يجب أن تُقاس مسئوليته بمعيار الرجل الحريص لا المعتاد، وذلك لما تمثله الشائعات من خطورة وضرر بالآخرين، فينبغي ألا يُعفى من المسئولية إلا إذا حال سبب أجنبي دون تحققه من صحة محتواه[٣٦].

من الملاحظ أن مصطلح الناشر الإلكتروني هو مصطلح أكثر اتساعاً من مشغل الموقع أو مديره، أو من يعتبر صاحب الكلام أي من يدون على الموقع آراء في صورة تعليقات أو أي محتوى، إذ أن الناشر الإلكتروني يشمل كل ذلك، فلقد عرفته الجمعية الوطنية بفرنسا بأنه» الشخص الذي يقوم بصياغة المعلومات، أو تحريرها، أو نشرها، أو إعادة نشرها.» والناشر الإلكتروني بناءً على ذلك قد يكون مدير الموقع نفسه أو أي شخص ينشر محتوى أو تعليق أو يرسل رسالة أو أي نص أو صورة. وبالتالي يعتبر مفهومه واسع ومرن[٣٧].

ويعد مورد المحتوى المعلوماتي هو متعهد الخدمات على الموقع، فهو كل من يبث معلومات عبر الموقع سواء أكان مصدرها أو مؤلفها أو حتى ناشرها، وهو بالتأكيد يُسأل عما يدونه أو ينشره إذا ما ألحق الضرر بالغير جراء محتواه المنشور، وهذا ما أكد عليه المشرع الفرنسي بالتعديل الذي أجراه على قانون حرية الاتصالات عام ١٩٨٦[٣٨]. ولم يُعرف المشرع الفرنسي الناشر صراحةً، مثلما عرف متعهد الوصول للإنترنت، أو متعهد الإيواء. ولكن يستخلص منه ضمنياً أن الناشر هو «كل من ساهم في وضع المضمون محل الإيواء[٣٩].»

مما تقدم، يتضح إذاً أن مورد المحتوى المعلوماتي يعد مسئولاً عما يورده من معلومات، وقد يكون هذا المورد مؤلفاً أيضاً للمحتوى، وقد يكون مجرد ناشراً لمحتوى غيره، وقد يكون هو مشغل الموقع والمسؤول عن إدارته (مدير الموقع الإلكتروني)، وقد يقتصر دوره على النشر الإلكتروني فقط على موقع يديره شخص آخر.

ولعله من الجدير بالتأييد في نظرنا تجريم قانون جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، لأفعال مسئولي المواقع الإلكترونية، في الفصل الرابع منه بعنوان، الجرائم المرتكبة من مديري الموقع، كما أنه يحمد له

---

[٣٥] أروى تقوى، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

[٣٦] غادة عبد الكريم محمد جاد، المسئولية المدنية عن تداول الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بحث مقدم في مؤتمر كلية الحقوق جامعة طنطا بعنوان القانون والشائعات، ص ٢٣.

[٣٧] نزار حازم محمد حسين الدملوجي، المسئولية المدنية للمشرفين على مواقع التواصل الاجتماعي، دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مجلد ٩ عدد ٣٤، ٢٠٢٠ ص ٣٢٣.

[٣٨] غادة عبد الكريم محمد جاد، مرجع سابق، ص ٢١.

[٣٩] أشرف جابر، مرجع سابق، فكما تفضل سيادته ببيان أن «الحد الفاصل بين الناشر ومتعهد الإيواء يكمن في القدرة على إدارة المضمون.» ص١٢١.

معاقبة مدير الموقع وفقاً للمادة ٢٩ من القانون-سالف الذكر- إذا ما تسبب بإهماله وبعدم اتخاذه الاحتياطات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية من ذات القانون.

وإذا ما نظرنا باللائحة التنفيذية للقانون، نجد أنها قد أفردت المجال لإلزام مديري المواقع الإلكترونية بعدة التزامات قانونية، مما يسهل معه إثبات توافر الخطأ التقصيري في جانبهم حال تقاعسهم عن أحد تلك الالتزامات، ومنها على سبيل المثال إلزامه بتشفير البيانات بما يحافظ على سريتها، واستخدامه بروتوكولات آمنة، إجراء اختبار سنوي للكشف عن الاختراقات، منع الوصول لغير المخول لهم [٤٠].

كما أن متعهد الإيواء أيضاً قد تثار مسئوليته التقصيرية، إذا أخل بالتزاماته التي يفرضها عليه القانون، ويمكن تأسيس مسئوليته المدنية على أساس الخطأ الشخصي لا المفترض، حيث أن الأخير يستلزم فعل الشيء (الجهاز الخادم)، أما الخطأ الشخصي فقوامه الخروج عن مسلك الرجل المعتاد، دون نية ارتكاب المخالفة، وهو ما يضمن للمضرورين سهولة الحصول على تعويض[٤١].

ولا شك لدينا أن هذا الشخص تقوم مسئوليته المدنية وفقاً للمادة ١٦٣ مدني، إذا تسبب بخطئه ضرراً للغير. كما أن الموقع ذاته، أو المشرف على صفحاته يعد مسئولاً كمتبوع عن أعمال تابعيه، عما يصدر من رواد الموقع من تعليقات أو نشر لمحتوى عنيف أو ضار بالمستخدم عموماً وبالطفل على وجه الخصوص، أيا كان صورة ضرره، إذا توافر في حقه واجب الرقابة والإشراف على الموقع، وهذا ما سنعرض له تفصيلاً فيما بعد في تأسيس المسئولية عن المحتوى الضار على أساس مسئولية المتبوع.

ثانياً: مسئولية مشغل الموقع عن خطئه الشخصي وفقاً للقانون الفيدرالي الأمريكي COPPA

من الجدير بالذكر أن قانون COPPA منذ صدوره قد نجح إلى حد ما في تحقيق أهدافه، فلقد كشفت الإحصائيات عن ازدياد معدل الالتزام بتطبيقه تدريجياً منذ صدوره في عام ١٩٩٨ إلى وقت الإحصائيات التي تمت في عام ٢٠٠١. فبالاطلاع على نتائج هذه الإحصاءات تبين لنا أن معظم المواقع الموجهة للأطفال التزمت بتطبيق بعض نصوص القانون، وليس كلها فمن بين ١٤٤ موقع تم عمل إحصاء بشأنهم في عام ٢٠٠١ تبين أن ١٠٤ فقط (٧٢ ٪) منهم جمعوا معلومات شخصيات، وهذه النسبة أقل من سابقتها في عام ١٩٩٨ حيث كانت ٨٩٪. ومن بين المواقع التي تجمع معلومات شخصية لاحظنا أيضاً ارتفاع نسبة الالتزام بسياسة الخصوصية إلى ٨٩ ٪ في عام ٢٠٠١ مقارنةً ب نسبة ٢٤ ٪ فقط في عام ١٩٩٨،مما يوضح لنا أن القانون منذ صدوره قد ساهم إلى حد كبير في الحماية [٤٢].

وقد أقر قانون COPPA واللائحة الفيدرالية المعدلة لهprotection rule[٤٣] Children online privacy، مساءلة مشغل الموقع الإلكتروني أو مقدم الخدمات عبر الإنترنت عن أية بيانات يجمعها من الطفل بسبب إخلاله بأي التزام نص عليه هذا القانون لتأمين البيانات الشخصية للأطفال. وسنعرض لذلك فيما يلي:

---

[٤٠] لمزيد من التفاصيل، انظر المادة ٢، و٣ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.

[٤١] د. أشرف جابر، مرجع سابق، ص ٧٢.

[42] David R. Hostetler & Seiko F. Okada, Children's privacy in virtual k-12 education, Op.cit, page 8.

[٤٣] اللائحة الفيدرالية الخاصة بحماية خصوصية الطفل عبر الإنترنت الصادرة في يناير من عام ٢٠١٣، والتي عدلت بموجبها قانون COPPA،

أ- التفرقة بين مشغلي المواقع وفقاً للقانون

ومن الملاحظ أن القانون فرق بين صنفين من مشغلي المواقع الإلكترونية كالتالي:

مشغل الموقع أو مقدم الخدمة الموجهة للأطفال: حيث أسست مسئوليته على قرينة افتراض علمه بأنه يجمع بيانات طفل، إذ أن طبيعة هذا الموقع تفترض ذلك الأمر، حيث أنه مخصص للأطفال، بالتالي إذا جمع المشغل أو مقدم الخدمة بيانات من أطفال، دون اتباع للإجراءات المفروضة فإنه، ستثور مسئوليته المدنية عن انتهاك خصوصيتهم، ولقد حدد القانون، وفقاً لآخر تعديلاته تلك المواقع عن طريق، نظر لجنة محددة «في موضوعها، أو المحتوى المرئي، أو استخدام الشخصيات المتحركة أو الأنشطة والحوافز الموجهة للأطفال، أو الموسيقى أو المحتوى الصوتي الآخر، أو عمر الأطفال المستخدمين في العرض عبر الموقع، أو وجود مشاهير أطفال أو مشاهير يروقون للأطفال أو اللغة أو الخصائص الأخرى لموقع الويب أو الخدمة عبر الإنترنت، وكذلك ما إذا كانت الإعلانات التي تروّج أو تظهر على موقع الويب أو الخدمة عبر الإنترنت موجهة للأطفال. وتأخذ اللجنة أيضاً بعين الاعتبار ما يتعلق بتصنيف الجمهور المُتلقي والجمهور المستهدف من الموقع أو الخدمة[٤٤].

مشغل أي موقع أو مقدم خدمة عبر الإنترنت: حيث تثار مسئوليته، بشرط توافر علمه بأنه يتلقى بيانات من طفل، مع عدم مسائلته إذا أفشى تلك البيانات بحسن نية، مع اتباعه للإجراءات المعقولة التي تطلبها هذا القانون، بأخذ موافقة مسبقة من ولي أمر الطفل[٤٥].

ومن الجدير بالذكر أنه تم انتقاد ذلك الأمر من قبل البعض الذي رأى أن شرط تخصيص الموقع للطفل، أو توافر المعرفة الفعلية باستخدام بيانات طفل، قد يجعل الشركات تتنصل من مسئوليتها في الامتثال للقانون، عن طريق إبداء عدم توافر معرفتها باستخدام بيانات طفل، فذلك النص كما قال المدعون العموم لأكثر من ولاية أمريكية يؤدي» لتحفيز الشركات على إنكار علمها بأن المعلومات التي تتلقاها تتعلق بأطفال على مواقعهم[٤٦].»

كما يعيب البعض على هذا القانون غموض نصوصه بشأن تطبيقه على أي موقع أو خدمة موجهة للأطفال، وفي ذات الوقت نصت على استبعاد المواقع التي توجه للأطفال، ولكن ليس باعتبارهم جمهورها الأول، إذا استوفت معايير معينة، فلماذا هذا التناقض والغموض إذن؟ وما الفارق بين الموقع الموجه للأطفال والموقع الذي يعتبرهم جمهور ثانوي؟ إن هذا الوضع يثير مشاكل في التطبيق[٤٧].

ب-التزامات مشغل الموقع وفقاً للقانون

يلتزم مشغل الموقع بعدة التزامات بحيث إذا ما أخل بها، ثارت مسئوليته المدنية عن الضرر المترتب على ذلك [٤٨]. فبمجرد عدم الوفاء بأي من التزاماته التي فرضها عليه القانون يجعل الخطأ الشخصي متوافراً في جانبه،

---

(44)section 1302(definitions) 10(A), section 312.2 definitions, Children online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

(45)section 1303

(46)Ariel Fox Johnson, 13 going on 30, Op.cit, page 38.

(47)David R. Hostetler& Seiko F. Okada, children's privacy in virtual K-12 education, Op.cit, page 13.

(48)section 312.3 of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

«فتوافر الخطأ يفترض الإخلال بالتزام محدد[٤٩].»

الالتزام بالإعلام Notice(إعلام الجمهور، وإعلام متولي رقابة الطفل)

لاحظنا من مطالعة نصوص القانون واللائحة الفيدرالية المعدلة له، أنه تم فرض التزام على مشغل الموقع أو مقدم الخدمة عبر الإنترنت، بنوعين من الإشعارات: أحدهما عام، والآخر موجه لمتولي رقابة الطفل، فلقد أطلق القانون عليه لفظ parent ولكنه أراد بتلك اللفظة معنى أعم، حيث يقصد بها الوصي القانوني عليه[٥٠].

أما الإشعار الأول فهو إشعار على موقع الويب أو الخدمة عبر الإنترنت. فلقد نص القانون على أنه « بالإضافة إلى الإشعار المباشر إلى الوالد، يجب على المشغل نشر رابط بارز ومعنون بوضوح لإشعار بممارسات الموقع فيما يتعلق بالأطفال من معلومات، على الصفحة الرئيسية أو صفحة الهبوط landing page أو شاشة موقع الويب الخاص به أو الخدمة عبر الإنترنت، و في كل جزء من موقع الويب أو الخدمة عبر الإنترنت يتم من خلاله جمع المعلومات الشخصية من الأطفال.. ويجب على مشغل موقع الويب للجمهور العام أو مقدم خدمة عبر الإنترنت ولديه جزء من الموقع مخصص للأطفال، أن ينشر إشعار مماثل[٥١].»

لقد تطلب القانون شروطاً عامة للإشعار المعتبر قانوناً، وشروطاً أخرى خاصة، بحسب نوع كل إشعار، إذ يجب أن يكون الإشعار مكتوبًا بشكل واضح ومفهوم وكامل ويجب ألا يحتوي على مواد غير ذات صلة أو غامضة أو متناقضة.

أما عن الشروط الخاصة بكل إشعار، فقد لاحظنا من اطلاعنا على نصوص اللائحة الفيدرالية المعدلة للقانون، اعتمادها، لآليات يتم بموجبها إضفاء مزيداً من الحماية لخصوصية الطفل عبر الإنترنت، ومن بينها ما يلي:

الشروط المتطلبة في إشعار (جمع، استخدام، الإفصاح عن المعلومات الشخصية للطفل)

يجب أن ينص الإشعار على:

- أن المشغل قد جمع معلومات الاتصال الخاصة بالوالد عبر الإنترنت من الطفل، وإذا كان الأمر كذلك، اسم الطفل أو الوالد، من أجل الحصول على موافقة الوالد.
- أن موافقة الوالدين مطلوبة لجمع هذه المعلومات أو استخدامها أو الكشف عنها، وأن المشغل لن يجمع أو يستخدم أو يكشف عن أي معلومات شخصية من الطفل إذا لم يقدم الوالد هذه الموافقة.
- العناصر الإضافية من المعلومات الشخصية التي ينوي المشغل جمعها من الطفل، أو الحالات المحتملة للكشف عن المعلومات الشخصية، إذا قدم الوالد الموافقة.
- الوسائل التي يمكن للوالد من خلالها تقديم موافقة قابلة للتحقق لجمع المعلومات واستخدامها والكشف عنها.

[٤٩] أشرف جابر، مرجع سابق، ص ٧٤.

[50] section 312.2 definitions, Children online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013. parent : includes a legal guardian.

[51] section 312.4 (d), Children online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

- أنه إذا لم يقدم الوالد الموافقة في غضون فترة زمنية معقولة من تاريخ إرسال الإشعار المباشر، فسيقوم المشغل بحذف معلومات الاتصال الخاصة بالوالد عبر الإنترنت من سجلاته[٥٢].

الشروط المتطلبة في اشعار ولي الأمر (بأنشطة الطفل عبر الإنترنت والتي لا تتضمن جمع معلومات، فيما عدا معلومات الاتصال بالوالدين عبر الإنترنت)

يتضمن هذا الإشعار إخطار الوالد بمشاركة الطفل في موقع ويب أو خدمة، ويجب أن ينص الإشعار عما يلي:

- أن المشغل قد قام بجمع معلومات الاتصال الخاصة بالوالد عبر الإنترنت من الطفل من أجل تقديم إشعار إلى ولي الأمر بشأن مشاركة الطفل في موقع ويب أو خدمة عبر الإنترنت لا تجمع أو تستخدم أو تكشف بطريقة أخرى المعلومات الشخصية للأطفال.

- أن معلومات الاتصال الخاصة بالوالد عبر الإنترنت لن يتم استخدامها أو الكشف عنها لأي غرض آخر.

- أنه يجوز لولي الأمر رفض السماح بمشاركة الطفل في موقع الويب أو الخدمة عبر الإنترنت وقد يطلب حذف معلومات الاتصال الخاصة بالوالد عبر الإنترنت، وكيفية قيام الوالد القيام بذلك[٥٣].

إشعار إلى أحد الوالدين (بنية المشغل للتواصل مع الطفل عدة مرات)

يجب أن ينص هذا الإشعار المباشر على:

- أن المشغل قد جمع معلومات الاتصال الخاصة بالطفل عبر الإنترنت من أجل توفير اتصالات متعددة عبر الإنترنت للطفل.

- أن المشغل قد جمع معلومات الاتصال الخاصة بالوالد عبر الإنترنت من الطفل لإخطار الوالد بأن الطفل قد سجل لتلقي اتصالات متعددة عبر الإنترنت من المشغل.

- أن معلومات الاتصال عبر الإنترنت التي تم جمعها من الطفل لن يتم استخدامها لأي غرض آخر أو الكشف عنها أو دمجها مع أي معلومات أخرى يتم جمعها من الطفل.

- أنه يجوز للوالد رفض السماح بمزيد من الاتصال بالطفل والمطالبة بحذف معلومات الاتصال الخاصة بالوالد والطفل على الإنترنت، وكيفية قيام الوالد بذلك.

- في حالة عدم رد ولي الأمر لهذا الإشعار المباشر، يجوز للمشغل استخدام معلومات الاتصال عبر الإنترنت التي تم جمعها من الطفل للغرض المنصوص عليه في الإشعار المباشر[٥٤].

إشعار إلى ولي أمر (من أجل حماية سلامة الطفل)

[52] section 312.5c(1) of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

[53] section 312.5c(2) of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

[54] section 312.5c(4) of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

يجب أن ينص هذا الإشعار المباشر على:

- أن المشغل قد جمع الاسم ومعلومات الاتصال عبر الإنترنت للطفل والوالد من أجل حماية سلامة الطفل.
- أن المعلومات لن يتم استخدامها أو الكشف عنها لأي غرض لا علاقة له بسلامة الطفل.
- أنه يجوز للوالد رفض السماح باستخدام المعلومات التي تم جمعها وطلب حذفها، وكيف يمكن للوالد القيام بذلك
- أنه في حالة عدم رد الوالد على هذا الإشعار المباشر، يجوز للمشغل استخدام المعلومات للغرض المنصوص عليه في الإشعار المباشر[٥٥].

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من الآباء قد عبروا عن ضرورة وضع عبء أكبر على مواقع الويب ومشغلي ألعاب الهاتف المحمول، ربما من خلال غرامات أكبر، من أجل إجبار الشركات على الالتزام بمتطلبات قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت COPPA بالإضافة إلى ذلك، يريد الآباء من لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) مراقبة سياسات COPPA الخاصة بالشركات[٥٦].

التزام مشغل الموقع أو مقدم خدمة عبر الإنترنت بأخذ موافقة متولي رقابة الطفل

سنعرض له من خلال النقاط التالية:

الطبيعة القانونية لالتزام مشغلي الموقع في الحصول على موافقة أبوية قابلة للتحقق:

نستخلص من نصوص اللائحة الخاصة بحماية خصوصية الطفل اشتراطها على مشغل موقع الويب أن يحصل على موافقة أبوية تقبل التحقق منها قبل أي جمع أو استخدام أو إفشاء لمعلومات شخصية من الأطفال، بما في ذلك الموافقة على أي تغيير جوهري في ممارسات الجمع أو الاستخدام أو الكشف التي وافق عليها متولي الرقابة سابقًا، كما اشترطت اللائحة على المشغل منح الوالد خيار الموافقة على جمع واستخدام المعلومات الشخصية للطفل دون الموافقة على الكشف عن معلوماته الشخصية لأطراف من الغير[٥٧].

ولقد أكد المشرع الفيدرالي على التزام المشغل ببذل جهود معقولة للحصول على موافقة أبوية يمكن التحقق منها، مع مراعاة التكنولوجيا المتاحة...للتأكد من أن الشخص الذي يقدم الموافقة هو والد الطفل. ويتضح من ذلك أن طبيعة هذا الالتزام هو التزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة. وبذلك تثور مسئولية مشغل الموقع عن تعريض بيانات الطفل للاختراق، حتى لو من قبل الغير، نتيجة عدم حصوله على الموافقة الأبوية.

طرق الحصول على الموافقة الأبوية القابلة للتحقق

لقد نص المشرع على طرق محددة بالمادة ٣١٢(٥) (ب)، للحصول على موافقة الوالدين، وهي:

(55)section 312.5c(5) of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

(56)Gianna Korpita, Op.cit, p.13.

-(57)parental consent , section 315.5(a) of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

١. تقديم نموذج موافقة ليتم توقيعه من قبل الوالد وإعادته إلى المشغل عن طريق البريد العادي أو الفاكس أو المسح الضوئي الإلكتروني

٢. مطالبة أحد الوالدين، فيما يتعلق بمعاملة نقدية، باستخدام بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم أو أي نظام دفع آخر عبر الإنترنت يوفر إخطارًا بكل معاملة منفصلة لصاحب الحساب الأساسي.

٣. الاتصال بأحد الوالدين برقم هاتف مجاني يعمل به موظفون مدربون.

٤. وجود أحد الوالدين على اتصال بالموظفين المدربين عن طريق الفيديو كونفرنس.

٥. التحقق من هوية الوالدين عن طريق التحقق من استمارة تعريف صادرة عن الحكومة مقابل قواعد البيانات الخاصة بهذه المعلومات، حيث يتم حذف هوية الوالد من قبل المشغل من سجلاته على الفور بعد اكتمال هذا التحقق.

٦. اشتراط أن المشغل الذي لا «يكشف، عن المعلومات الشخصية للأطفال، قد يستخدم بريدًا إلكترونيًا مصحوبًا بخطوات إضافية لتقديم ضمانات بأن الشخص الذي يقدم الموافقة هو الوالد. تتضمن هذه الخطوات الإضافية: إرسال بريد إلكتروني تأكيدي إلى الوالد بعد استلام الموافقة، أو الحصول على عنوان بريدي أو رقم هاتف من الوالد وتأكيد موافقة الوالد عن طريق خطاب أو مكالمة هاتفية. يجب على المشغل الذي يستخدم هذه الطريقة أن يقدم إشعارًا بأنه يمكن للوالد إلغاء أي موافقة مقدمة ردًا على البريد الإلكتروني السابق[٥٨].

علاوةً على ذلك، يمكن إضافة طرق أخرى للحصول على موافقة الوالدين عن طريق موافقة برنامج الملاذ الآمن Safe harborالمعتمد من قبل المفوضية المشار إليها بالقانون، بموجب الفقرة ٣١٢,١١ الموافقة على استخدام المشغلين الأعضاء فيه لطريقة لموافقة الوالدين غير المذكورة حاليًا في الفقرة (ب) (٢) من هذا القسم حيث يحدد برنامج الملاذ الآمن أن طريقة موافقة الوالدين هذه تلبي متطلبات الفقرة (ب) (١) من هذا القسم

ومن الجدير بالذكر تطور القواعد الخاصة بحماية خصوصية الطفل عبر اللجنة الفيدرالية على مدار السنين، فعلى سبيل المثال يمكن الآن التحقق من موافقة الأبوين عبر بصمة الوجه، الأمر الذي لم يكن في الحسبان عند إقرار قانون COPPA[٥٩].

استثناءات الحصول على الموافقة الأبوية

تعد موافقة الوالدين التي يمكن التحقق منها شرطاً أساسياً، قبل أي جمع أو استخدام أو إفشاء للمعلومات الشخصية من الطفل باستثناء الحالات الوارد ذكرها بالمادة ٣١٢ فقرة ٤ من القانون، التي تتضمن جمع معلومات الاتصال بأحد الوالدين، بهدف الحصول على الموافقة أو إحاطته علماً بمشاركة الطفل بموقع أو خدمة لا تجمع معلومات عن الطفل، أو للرد مباشرةً من طلب مقدم من طفل، لمرة واحدة أو لأكثر من مرة، حين

(58) section 312,2 online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

(59) Ariel Fox Johnson, 13 going on 30, Op.cit page 15.

لا تستخدم تلك المعلومات لأي غرض آخر، أو يكون جمع المعلومات لحماية سلامة الطفل، وهنا يجب على المشغل بذل جهد معقول مع مراعاة التكنولوجيا المتاحة. وقد تلاحظ لنا من مطالعة نص الفقرة المشار إليها «ولا يعتبر المشغل بذل الجهد المعقول لضمان تلقي أحد الوالدين إشعارًا إذا تعذر تسليم الإخطار إلى الوالد.» أن التزام المشغل في مثل هذه الحالة هو التزام بإشعار الوالدين فقط، وبدلاً من اعتبار التزام المشغل هنا التزاماً ببذل عناية فقط، أو بذل الجهد المعقول لتلقي موافقة ولي الأمر، اعتبر المشرع التزامه هنا بتحقيق نتيجة، إذ أنه وضع قرينة مفادها أن عدم وصول الإشعار لولي الأمر يعد دليلا على عدم بذل الجهد المعقول.

كما لا تشترط الموافقة الأبوية حيث يكون الغرض من جمع اسم الطفل ومعلومات الاتصال عبر الإنترنت:١- حماية أمان أو تكامل موقع الويب أو الخدمة عبر الإنترنت ٢- اتخاذ الاحتياطات ضد المسؤولية ٣- الاستجابة للإجراءات القضائية ٤- تقديم المعلومات لوكالات إنفاذ القانون أو للتحقيق في مسألة تتعلق بالسلامة العامة؛ وحيث لا يتم استخدام هذه المعلومات لأي غرض آخر.

حق الوالد في مراجعة المعلومات الشخصية التي يقدمها الطفل

من حق الوالد بناء على طلب يقدمه لمشغل الموقع أن يطلب من هذا الأخير تزويده بوصف للمعلومات التي يجمعها من الأطفال، وأن يسمح هذا المشغل للوالد برفض أي استخدام مستقبلي للمعلومات، ويمنحه الآلية لمراجعة المعلومات، كما نص القانون على ألا يتحمل المشغل ولا وكيله إي إفشاء تم بدون قصد (بحسن نية) مع اتخاذه الإجراءات المعقولة [٦٠].

الالتزام بعدم استغلال إرادة الطفل الضعيفة

يتضح لنا ذلك الالتزام من خلال نصوص اللائحة الفيدرالية لخصوصية الطفل عبر الإنترنت، وتحديدا في القسم ٣/٣١٢الفقرة (د)السابق الإشارة لها والتي ألزمت مشغل الموقع أو مقدم الخدمة، بعدم اشتراط مشاركة الطفل في لعبة أو تقديم جائزة أو نشاط آخر على الطفل الذي يكشف عن معلومات شخصية أكثر مما هو ضروري بشكل معقول للمشاركة في مثل هذا النشاط.

ومثل هذا الالتزام جدير بالتأييد في نظرنا، إذ أنه ألزم مشغل الموقع بعدم استغلال إرادة الطفل الضعيفة، وفرض شروط تجعل مثل هذا التعاقد غير متوازن، وتكاد تضع العقد في مصاف عقود الإذعان المجحفة بالطرف الضعيف[٦١]، فلو تم اشتراط مثل هذا الشرط، وهو تعليق مشاركة الطفل في لعبة، أو جائزة، أو أي نشاط مما يفضله الأطفال على تزويد الطفل للمشغل بمزيد من المعلومات الشخصية التي تكشف الكثير عن خصوصيته، لاعتبر ذلك استغلالاً له، مما يؤدي بلا شك لترتب أضراراً معنوية جسيمة تؤثر على الطفل فيما بعد، جراء انتهاك خصوصيته في مرحلة لا يعي فيها كثيراً، نظراً لعدم اكتمال أهليته بعد. فهذا الأمر ما هو إلا استغلال لطيش الطفل في ذلك السن الصغيرة لتلك الألعاب[٦٢].

---

[60] section 312(6) of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

[٦١] حيث إن مفهوم القبول في الإذعان وفقاً للمادة ١٠٠ مدني مصري يتسع ليشمل أي عقد تم بدون مناقشته، خلافاً للمستقر عليه بأحكام النقض المصرية التي ضيقت من مفهوم الإذعان. لمزيد من التفاصيل، انظر عبد المنعم فرج الصدة، في عقود الإذعان في القانون المصري، مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٤٦، ص ١٣٠

[٦٢] علماً بأن تطبيق حالة الطيش البين على الطفل في مثل تلك الحالة يحتاج لدراسة خاصة، لا يتسع لها المجال هنا.

مسئولية مشغل الموقع الإلكتروني عن أفعاله الشخصية في ضوء مشروع القانون الفيدرالي KOSA

يُعرف مشروع قانون KOSA كلمة parent بمعناها الواسع فلا يقصد بها الأب فقط، وإنما يقصد به الوصي القانوني، أو الفرد الذي له الولاية القانونية على الطفل[٦٣]. فلقد نص المشروع الجديد لقانون KOSA على أن يتم توفير أدوات من قبل المنصة المغطاة للوالدين ليتمكنوا من الرقابة والإشراف على استخدام الطفل للمنصة، ليتم مراقبتهم للخصوصية، وتقييدهم للمعاملات المالية من قبل الطفل، الرقابة على الوقت، والتحكم لمنع الأضرار المنصوص عليها في القسم ٣ من هذا المشروع.

وفي ضوء هذا المشروع ، نلاحظ أنه قد أدرج مصطلحاً جديداً يُعرف بالمنصة المغطاة والذي يعد أفضل من المشغل لأنه مصطلح واسع يشمل مشغل الموقع وغيره فيشمل ألعاب الفيديو، ورسائل التطبيقات، وغيرها من أشياء تتصل بالإنترنت، وتُستخدم في غالب الأمر عن طريق طفل. كما نص هذا المشروع بالقسم ٣ منه على الالتزام ببذل العناية، وهو ما يُعرف بـduty of care والذي يشمل:

أ- تحقيق أفضل المنافع للقاصر المستخدم للمنصة أو منتجاتها، وخدماتها

ب- منع الضرر للقصر، وذلك باتخاذ الاحتياطات المعقولة في تصميم المنصة وتشغيل منتجاتها وخدماتها، لمنع وتقليل ما يلي:

١. اضطراب الصحة العقلية أو السلوكيات المرتبطة بذلك، منها ترويج أو تفاقم إيذاء النفس والانتحار واضطرابات الأكل، واضطرابات تعاطي المخدرات
٢. أنماط الاستخدام التي تشير إلى السلوكيات الشبيهة بالإعلانات أو تشجعها
٣. العنف الجسدي أو التنمر عبر الإنترنت
٤. الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الإغراء والاستمالة والاتجار بالجنس والاعتداء الجنسي على القصر والاتجار بمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت.
٥. ترويج وتسويق المخدرات كما هو محدد بالقسم ١٠٢ من قانون المواد الخاضعة للرقابة، أو منتجات التبغ، أو الألعاب أو الكحول
٦. ممارسات التسويق الخطرة، أو غير العادلة ، أو الخادعة، أو أي أضرار مالية أخرى.

الفرع الثاني: تأسيس المسئولية المدنية عن فعل الغير في إطار المحتوى الإلكتروني الضار بالطفل

أولاً: وفقاً للقانون المدني المصري

بالرغم من أن الأصل في قيام المسئولية المدنية هو توافر ركن الخطأ، إذا ما نتج عنه ضرراً للطفل، وأيا كان شكل الضرر سواء بنشر ما يسبب ضرراً للطفل على سبيل المثال نشره وقائع مغلوطة عن طفل بعينه، أو نشر بيانات طفل تعرض لعنف جسدي مما أثر في نفسيته، أو ما إلى ذلك.

إلا أننا لاحظنا أن المشرع المصري افترض مسئولية الشخص الاعتباري (الموقع الإلكتروني الإعلامي) بصفته

(63) section 2 (7)definitions of KOSA, S.3663, (kids online safety act), 117TH Congress(2021-2022).

متبوعاً عن أعمال تابعيه. وذلك على النحو المستخلص من نص المادة ٥٨ من القانون الإعلام المصري[٦٤]. ونحن نرى أن المشرع المصري قد أحسن صنعاً في الاعتبار بالمسئولية المدنية المفترضة للشخص الاعتباري-الموقع الإلكتروني الإعلامي- على غرار نهجه الحديث في المسئولية الجنائية للشخص الاعتباري لسهوله إثباتها، وتيسير الحصول على التعويض للمضرور.

ومن الجدير بالذكر أن اتجاه المشرع المصري في هذا الشأن أفضل في رأينا من تشريعات عربية أخرى،[٦٥].

ولا شك في قيام مسئولية أيا من القائمين على الإشراف على الموقع وفقاً لمسئولية المتبوع عن أعمال تابعيه، فأي خطأ يصدر من أيا من مشغلي الموقع الإلكتروني يُمكن الطفل المضرور من مقاضاة المسئول عن الإشراف على صفحة الموقع كمتبوع مسئول، ناهيك عن أن هذه المسئولية تقوم بتوافر علاقة التبعية فقط حيث قضت محكمة النقض المصرية بأنه يكفي لقيامها توافر السلطة الفعلية للمتبوع في الرقابة على تابعيه[٦٦]»

أما بخصوص مسئولية متعهد الإيواء عن الصفحات أو المواقع التي يؤويها، فلم تتحدد كنهتها بعد بأحكام القضاء المصري. إلا أنه على صعيد آخر ففي القضاء الفرنسي على سبيل المثال، فقد تباينت أحكامه في هذا الشأن، قبل أن يتم التدخل التشريعي لحل ذلك التباين، فكان مسلك القضاء في البداية قائم على تأسيس مسئوليته على أساس نظرية المخاطر، ولا يشترط إذاً قيامه بخطأ، بل يكفي الضرر الواقع على المستخدم، ويتحمل المتعهد هنا مسئوليته عن إيواء موقع مجهول الهوية، فيعتبر مسئولاً بديلاً عنه. عقب ذلك اتجه القضاء الفرنسي في قضية أخرى إلى مساءلته على أساس الخطأ الشخصي لا المفترض، على أساس إخلاله بالحرص والحذر[٦٧]. ولقد أقرت أحكام القضاء الفرنسي أيضاً بالتزام متعهدي الإيواء بالتأكد من أن المحتوى الذي يتم بثه مشروع وغير منافي للقوانين، وفي ذلك قضت محكمة فرساي بأنه» بمناسبة ممارسة نشاطها، يقع على شركات الإيواء التزام بالعناية والحرص بالنسبة لمحتوى المواقع التي تستقبلها.... وأوضحت المحكمة أن هذا الالتزام هو التزام بوسيلة يرد على الاحتياطات المأخوذة والرقابة الممارسة بهدف منع بث رسائل متعارضة مع النصوص القانونية أو اللوائح أو الضارة بحقوق الغير المعنيين[٦٨].

أعقب ذلك التدخل التشريعي، فعلى صعيد التوجيه الأوروبي، فإن المادة ١٢ منه قد نصت على عدم امكانية مساءلة متعهد الإيواء إلا إذا ثبت أنه هو مصدر المحتوى المعلوماتي غير المشروع، أو أنه قام بالتغيير فيه أثناء عملية نقله أو أضفى عليه صفة عدم المشروعية، أو أنه تقاعس عن وقف بث المضمون المعلوماتي غير المشروع،

---

[٦٤]نص المادة ٥٨ من قانون تنظيم الصحافة والعلام رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ على أن « تتحمل الوسيلة الإعلامية والمواقع الإلكترونية المسئولية القانونية عن أي خطأ في ممارسة نشاطها. «

[٦٥]إذ نص المشرع السوري، على سبيل المثال، على أن « صاحب الوسيلة الإعلامية مسؤول بالتضامن مع رئيس التحرير والإعلامي بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالغير.» الفقرة ب من المادة ٧٨ من قانون الإعلام السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٨-٨-٢٠١١. « ولا شك في اعتبار ذلك من قبيل مسئولية المتبوع عن أعمال التابع التي تقوم على أساس قيام علاقة التبعية بين التابع والمتبوع، مع وجود السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه من قبل الأخير على الأول. وعلى الرغم من أن رجوع المضرور بالتعويض على مالك الوسيلة الإعلامية بالتضامن مع الإعلامي يعتبر أمراً جيداً ويمكن المضرور أكثر من اقتضاء مبلغ التعويض، إلا أن رجوعه على الموقع ذاته كشخص اعتباري له أموال مرصودة لخدمته، يعد بلا شك أفضل في اقتضاء مبلغ التعويض من الرجوع على المالك، أو الإعلامي الإلكتروني.

[٦٦]الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ قضائية، جلسة ٧-١١-١٩٦٧، مكتب فني ١٨ جزء ٤، ص ١٦١٤.

[٦٧] لمزيد من التفاصيل، أشرف جابر، مرجع السابق، الصفحات من ٥٨ إلى ٧٦.

[٦٨]محمد عبد الظاهر حسين، مرجع سابق، ص ٣٠.

رغم تحقق علمه بعدم المشروعية[٦٩].» وفي ذلك حكمت محكمة العدل الأوروبية CJEU أن وسيط الإنترنت يُصنف كوسيط استضافة web hosting provider منذ اللحظة التي لا يكون له دوراً فعالاً تجاه المحتوى الذي تم استضافته، فلا يتوفر لديه المعرفة أو القدرة لممارسة سيطرته علي المحتوى[٧٠]. كما أن قانون الاتصالات الفرنسي LCEN الصادر ٢١ يونيو ٢٠٠٤ قد تأثر بالتوجيه الأوروبي، وقرر عدم مسئوليته في حالة عدم علمه بالمحتوى غير المشروع، وفي حالة اتخاذه لإجراءات منع وصول هذا المحتوى المخالف فور علمه بذلك. كما لم يتم إلزامه بالتزام عام برقابة المحتوى المخالف، وإنما قد يلزم القضاء متعهد الإيواء برقابة مؤقته ومحدودة. وبذلك فإن هذه الرقابة من نوع خاص، أو رقابة خاصة، تتم فقط بعد إخطاره بالمحتوى المخالف الذي يؤويه وأمر القضاء له بإزالته، فعليه حينها التزام برقابة الموقع، وإزالة المخالف منه، وهو إذا لم يمتثل لذلك ثارت مسئوليته[٧١]. فإنه لا مجال هنا في رأينا بتأسيس مسئوليته على أساس المتبوع عن أعمال التابع، اللهم إلا إذا كان ذلك بصدد التزام عام بالرقابة.

ثانياً: وفقاً للقانون الأمريكي

أ- وفقاً لقانون الاتصالات الأمريكي Communication Dececney Act ١٩٩٦ (CDA)

ولقد فرق section ٢٣٠(c) بين نوعي من مقدمي الخدمات، ففرق بين: مستخدمي خدمات الكمبيوتر التفاعلية، من جهة، ومن ناحية أخرى، موفرو محتوى المعلومات. حيث تشير الفئة الأولى إلى الكيانات المؤهلة للحصول على مانع مسئولية كوسطاء لمحتوى تابع لجهة خارجية يوفر فقط أدوات محايدة لـمجال الاتصالات. تتضمن هذه الفئة نطاقًا واسعا من الكيانات، مثل موفرو استضافة مواقع الويب وتجار الإنترنت وأرباب العمل الذين توفير الوصول إلى الإنترنت لموظفيها والبحث على الإنترنت المحركات. أما الفئة الثانية تشير إلى أي شخص أو كيان مسؤول عن إنشاء أو تطوير المواقع عبر الإنترنت، وتظل مسؤولة عن المطالبات الناشئة عن محتوى غير قانوني. وهي تشمل كيانات مثل مشغلي مواقع الويب الذي ينشئ وينشر المحتوى.

من المقرر أنه وفقاً لذلك القانون وتحديداً لنص قسم ٢٣٠ منه، تم الاعتماد على وضع مشابه للقانون الفرنسي بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي - سالف الذكر-[٧٢].

فلقد تم النص على أنه» لا يمكن معاملة أي مقدم خدمة أو مستخدم لخدمة كمبيوتر تفاعلية كناشر لأي معلومات مقدمة من آخرين، ومعظم المحاكم في الولايات المتحدة ارتأت أن تصنف مقدم الخدمة المضيف كمستخدم لخدمة حاسوب تفاعلية، وذهبت المحاكم لتفسير هذا الاتجاه بقدر من السعة، فلم تلزم أبداً المزود المضيف عن محتوى نشره آخرون ، ولم تقيم مسئوليته عن ذلك اللهم إلا إذا صدر منه ما يعبر عن إرادته بالقيام

[٦٩] براء علي صالح محمد، المسئولية العقدية، مرجع سابق، ص ٣٣.

[70] CJUE, gde ch., 23 mars 2010, aff. C-236/08, Google France SARL and Google Inc. v Louis Vuitton Malletier SA, C-237/08, Google France SARL v Viaticum SA and Luteciel SARL andC-238/08, Google France SARL v Centre national de recherche en relations humaines (CNRRH) SARL and Others.

[٧١] أشرف جابر ، مرجع سابق، ص ٩٦ وما قبلها.

[72] Stéphane GRYNWAJC, Joséphine WEIL, RESPONSABILITÉ DE L'HÉBERGEU, The Liability of Website Hosting Providers in France and in the United States: a Comparative Analysis, Revue International de La Compliance et de L'Éthique des affaires – SUPPLÉMENT À LA SEMAINE JURIDIQUE ENTREPRISE ET AFFAIRES N° 13-14 DU JEUDI 30 MARS 2017, page 2.

بذلك وإزالة المحتوى المخالف، وبالتالي فهو يستطع التنصل من مسئوليته دائماً وأبداً حتى إذا تم إخطاره وعلم بوجود محتوى مخالف منشور من قبل آخرين على مواقعه، إلا إذا قدم هذا المزود المضيف الوعد promise بإزالة المحتوى المخالف، فيترتب على ذلك مسئوليته إذا لم يقم بذلك، ويتضح ذلك في قضية Barnes v. Yahoo! حيث صرحت موظفة المدعى عليه أنها سوف «تنقل البيانات شخصيا إلى القسم المسؤول عن إيقاف الملفات الشخصية غير المصرح بها،» ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء لإزالة ملف تعريف زائف مزعوم. لذلك إذا أبلغ مقدم الخدمة بأنه سيتم إزالة المحتوى، يمكن تحميل هذا المزود المسؤولية إذا لم تتم إزالة ذلك المحتوى. مثل هذا الوعد واضحا جدًا لذلك يُعد ملزما. وأشارت الدائرة التاسعة إلى أن مثل هذا الوعد لا ينبغي تفسيره كسياسة مراقبة عامة من مقدم الخدمة، أو حتى من كمحاولات محددة من مزود لمساعدة فرد.

وبدلاً من ذلك، يمكن الإعفاء من هذه المسؤولية، كما أكدت المحكمة، من خلال عدم الالتزام بأي وعد من هذا القبيل. لذلك إذا رغب مزود استضافة الويب في تجنب ظهور أي ملف يتضمن الوعود المتعلقة بتقارير البرامج الضارة على المواقع التي تستضيفها، فعليه أن يتضمن إخلاء مسؤولية في أي رد على تقارير البرامج الضارة[٧٣].

وخلاصة ما تقدم، ووفقا للقانون سالف الذكر، فإنه لا يمكن مساءلة مقدم الخدمة المضيف على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال التابع، إلا إذا ألزم ذلك المورد نفسه برقابة المحتوى المنشور من آخرين، وإزالة المخالف منه.

ب- وفقاً لقانونDigital Millennium Copyright Act ١٩٩٨ (DMCA)

القسم ٥١٢ (ج) من قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية هو أكثر أحكام الملاذ الآمن Safe harbor انتشاراً، حيث إنه يحمي مقدمي الخدمة من المسؤولية عن انتهاك المواد المنشورة أو المخزنة على الأنظمة أو الشبكات بتوجيه من المستخدمين. وشروط تحديد المسؤولية مماثلة لتلك المنصوص عليها في قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي: فيشترط ألا توجد معرفة فعلية بالنشاط المخالف، وألا يوجد إدراك، للوقائع أو الظروف التي يظهر منها نشاط الانتهاك أو عند توافر المعرفة ،يتم الإزالة السريعة للمخالفة، وألا يترتب منفعة مادية جراء النشاط المخالف[٧٤].

هـ- وفقاً للقانون الأمريكي COPPA

نلاحظ أنه في سبيل تحقيق هذا الغرض من حماية خصوصية الطفل من اعتداء الغير، فإن هذا القانون فرض التزاماً على عاتق مشغل الموقع الإلكتروني بتأمين البيانات الشخصية:

كما يجب على المشغل وضع إجراءات معقولة مع الالتزام بالحفاظ عليها، لحماية سرية وأمن وسلامة المعلومات الشخصية التي يتم جمعها من الأطفال. يجب على المشغل أيضا اتخاذ خطوات معقولة للتخلي عن المعلومات الشخصية للأطفال فقط لمقدمي الخدمات من (الغير) القادرين على الحفاظ على سرية وأمن وسلامة

[73]Web Hosting Provider Liability for Malicious content. https://www.nist.gov/system/files/documents/itl/StopBadware_Web-Hosting-Provider-Liability-for-Malicious-Content.pdf. اخر زيارة للموقع تمت بتاريخ ٢٧-١٠-٢٠٢٣

[74]Digital Millennium Copy right Act 1998, section 512(c).

هذه المعلومات، والذين يقومون بالتعهد بأنهم سيحتفظون بالمعلومات بهذه الطريقة.

يجب على مشغل موقع ويب أو خدمة عبر الإنترنت الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية التي تم جمعها عبر الإنترنت من الطفل فقط طالما كان ذلك ضروريا بشكل معقول لتحقيق الغرض الذي تم جمع المعلومات من أجله. يجب على المشغل حذف هذه المعلومات باستخدام تدابير معقولة للحماية من الوصول غير المصرح به إلى المعلومات[٧٥]

ومما سبق يبين لنا بجلاء أن كل تلك النصوص تلزم الموقع بتأمين بيانات الطفل من أي اعتداء يقع عليها من الغير، وبالتالي يمكن مساءلة مشغل الموقع وفقا لذلك القانون عن مسئوليته كمتبوع إذا ما مكن الغير من استغلال معلومات الطفل.

المبحث الثاني: التعويض عن الأضرار المعنوية التي تصيب الطفل المستخدم للإنترنت

لقد كشفت لنا الإحصائيات الأمريكية أن غالباً ٩٨٪ من كل طفل أمريكي تحت سن الثامنة لديه اتصال بالإنترنت، وببلوغ سن الحادية عشر يملك غالبية الأطفال هاتف ذكي، وأن المراهقين أيضاً يقوموا بنشر بيانات حساسة تخصهم لا يعلموا مدى أهميتها في هذا السن الصغير. وتكمن الخطورة في أن المراهقين هم الأكثر ارتياداً لمواقع التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية لا أجهزة الحاسوب، مما يعرضهم لانتهاك بيانات حساسة كالصوت، أو الفيديو، أو بيانات صحية، أو بيانات مواقع تواجدهم [٧٦].

ومن الملاحظ أن الاعتداء على بيانات الطفل يسبب أضراراً نفسية واجتماعية، فاستخدام بيانات الطفل من قبل آخرين يجعله عرضة للتنمر cyberbullying، الابتزاز blackmail والتحرش harassment كما أن وجود أجهزة تليفون رخيصة ورديئة الصنع زاد معه معدل اختراق البيانات، وسرقة الهوية للطفل من الأمور التي يستهدفها كثيرون حيث إن الطفل لديه سجل ائتماني نظيف يسهل قرصنته[٧٧].

من هنا رأينا أن نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين:

- المطلب الأول: التعريف بالضرر المعنوي وصوره
- المطلب الثاني: تطبيقات قضائية في التعويض عن الضرر المعنوي للطفل

المطلب الأول: التعريف بالضرر المعنوي وصوره:

رأينا أن نعرض هنا لتعريف الضرر المعنوي، قبل أن نشرع في بيان صوره التي تصيب الطفل المستخدم للإنترنت.

---

[75] section 312(8), (10) of online privacy protection rule 78 FR 4008, 17 January 2013.

[76] Ariel Fox Johnson, 13 going on 30, Op.cit, for more details pages from 16 to 18.

[77] Ariel Fox Johnson,13 going on 30, Op.cit, page 30.

الفرع الأول: مفهوم الضرر المعنوي

اختلف الفقهاء في التعبير عن الألفاظ التي يُراد بها تعريف الضرر المعنوي، ولكنهم اتفقوا في مضمون المعنى الذي تشير إليه تعريفاتهم على تنوع ألفاظها، فلقد عرفه البعض بأنه» الضرر الذي يصيب الشخص عادة في شرفه واعتباره، كالضرر الذي يصيب الإنسان نتيجة قذف أو سب أو التشهير به أو يصيب في شعوره وعاطفته، كما هو الحال في الضرر الذي يصيب الأم، نتيجة اختطاف وليدها، أو يصيب الإنسان بصفة عامة نتيجة الاعتداء على شخص عزيز عليه[٧٨]. وعرّفه العلامة السنهوري بأنه» الضرر الذي لا يصيب الشخص في ماله[٧٩].»ولقد عرفته محكمة النقض المصرية بمفهوم يتسق مع التعريف الفقهي سالف الذكر، حيث ورد بحكم لها أن الضرر المعنوي هو» كل ما يؤذي الإنسان في شرفه واعتباره أو ما يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره[٨٠].» كما عرفه القضاء الأمريكي بأنه» الإصابة الناتجة عن أفعال أو امتناع التي تؤدي للمعاناة العقلية، أو الانزعاج أو القلق.» كما عرفه بعض الفقه الأمريكي بأنه» المعاناة العقلية المستحقة للتعويض[٨١].»

بناءً على ذلك نستخلص أن الضرر المعنوي الذي يصيب الطفل جراء استخدامه للإنترنت هو كل ما يؤذي هذا الطفل في شرفه أو اعتباره، أو يصيبه في عاطفته ومشاعره، ومن جانبنا نؤكد على أن هذا النوع من الضرر كثيراً ما يصيب الأطفال في هذه الآونة جراء استخدام منصات الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها، فقد يتعرض الطفل لضرر في جانب المساس بشرفه واعتباره إذا ما أسيئت على سبيل المثال استعمال صورته، أو تم سرقه بياناته والتعامل باسمه في مواقع إباحية، وكل ما ينسب إليه ويعرض كرامته للامتهان، وقد يصيبه أيضاً الضرر المعنوي في عاطفته وشعوره، جراء عدة أمور منها لعبه لألعاب عنيفة قد تؤدي به إلى القلق والاضطراب النفسي، بل قد تؤدي لانتحاره مثلما سمعنا منذ سنوات قريبة عن ألعاب كالحوت الأزرق وغيرها، فلعبة الحوت الأزرق هي تطبيق يُحمل على الهاتف الذكي، وتتكون من عدة مهام تستهدف السن الصغيرة من الأطفال لتكليفهم بمهام معينة تستهدف بالنهاية الوصول بهم لمرحلة الانتحار[٨٢] ، كما قد يتم أذية مشاعر الطفل بتعرضه للتنمر أو المساس بسمعته ونشر أخبار كاذبة عنه، وكل ذلك يرتب بلا شك المسئولية المدنية عن ذاك الضرر الواقع على الطفل، مما يستوجب الحق في تعويضه عن هذه الأضرار النفسية، بما يكفي لجبر الضر.

الفرع الثاني: صور الضرر المعنوي للطفل، الناشئ عن تعامله مع الإنترنت

هناك مجالات عدة يمكن أن تكون سبباً لإيذاء الطفل المتعامل مع الإنترنت نفسياً، مما يترتب عنها الحق في مطالبة المتسبب في ذلك بالتعويض.

---

[٧٨] مصطفى الجمال، شرح أحكام القانون المدني، مصادر الالتزام، ١٩٩١، ص٣٩٠.

[٧٩] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ص ٨٦٤

[٨٠] الطعن رقم ٣٥١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٢-٢-١٩٩٤، مكتب فني ٤٠، ج٢، هيئة عامة، ص٥.

[81] Jane Cummings v Premier Rehab Keller P.L.L.C , Supreme Court of the United States NO.20-219, August 30, 2021, p.16. https://www.supremecourt.gov/DocketPDF/20/20-219/189848/20210830123238684_Cummings%20Final%20Brief.pdf last visit was on 26-10-2023

[٨٢] لمزيد من التفاصيل حول اللعبة راجع، طارق طراد، فوزية صادقي، تحديات حماية الأطفال من مخاطر الألعاب الإلكترونية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة عاشور زيان الجلفة، عدد ٥، ٢٠١٩، ص ٢٨٥.

أولاً: في مجال الألعاب

أ- مفهوم ونشأة وتطور الألعاب المتصلة بالإنترنت

١. مفهوم إنترنت الألعاب (Io Toys) Internet of Toys)

لقد ظهر في هذا الشأن مصطلح إنترنت الألعاب INTERNET OF TOYS ، وهو ما يُشارإليه اختصاراً ب Io Toys ويمكن تعريفه بأنه، مجال الألعاب الذكية المتصلة بالإنترنت. فالألعاب الذكية Smart toys تُعرف بأنها «تلك الألعاب التي تحتوي على ميزات إلكترونية مدمجة بحيث يمكنها التكيف مع تصرفات المستخدم ومعالجة المزيد من المعلومات من مجموعة أكبر من أجهزة الاستشعار، وقد يشمل ذلك استخدام الميكروفونات أو التعرف على الكلام، والكاميرات للكشف عن الأنماط والإشارات المرئية، ومقاييس التسارع، وأجهزة استشعار القرب، والجيروسكوبات، والبوصلات، وأجهزة إرسال الراديو، أو البلوتوث للتواصل بين أجزاء مختلفة لنفس اللعبة[٨٣].»

ومن الملاحظ أن عالم إنترنت الألعاب الناشئ يشتمل على مجموعة من الألعاب المدعومة بالبرمجيات والتي تتميز بأنها «متصلة بمنصات الإنترنت من خلال WiFi وBluetooth، وأيضًا، من المحتمل، اتصالها بألعاب أخرى، ومجهزة بأجهزة استشعار وتتواصل فردياً مع الأطفال[٨٤]. «

٢- نشأة وتطور ألعاب الإنترنت

في عام ١٨٩٠، قدم توماس أديسون أول دمية ناطقة للعالم. أدخل أديسون نموذجًا مصغرًا للفونوغراف الخاص به في صندوق دمية، مما مكنها من قراءة أداء اثنين وعشرين قافية مشهورة. لكن البشرية لم تهتم باختراعه في ذلك الوقت، حيث أثبتت اللعبة فشلها التجاري. ومع ذلك، فإن أهمية أول لعبة تفاعلية من صنع أديسون تكمن بشكل أساسي في تفكيرها الابتكاري: فقد كانت بمثابة ميلاد لسوق جديد، وتحديداً للألعاب التي يمكن أن تتفاعل مع الأطفال[٨٥]

ويمكن إرجاع الطلب في السوق على الألعاب التفاعلية إلى أوائل الستينيات. حيث كانت إحدى الأمثلة الرئيسية لهذا السوق الجديد آنذاك هي الدمى ذات الخيوط مثل Cathy[٨٦] Mattel's Chatty. وبحلول عام ٢٠١٥، بدأت شركة الألعاب Mattel في شحن Hello Barbie ، وهي دمية باربي الذكية التي تدعم WIFI والتي تسجل وتحلل محادثات الأطفال (وأي محادثات أخرى) لمعرفة اهتماماتهم وتفضيلاتهم (وربما أمور أخرى)[٨٧].

[83]Jochen Peter, Rinaldo Kühne, Alex Barco, Chiara de Jong and Caroline L. van Straten, Asking Today the Crucial Questions of Tomorrow: Social Robots and the Internet of Toys, In: Mascheroni, G., Holloway, D. (eds) The Internet of Toys. Studies in Childhood and Youth. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-10898-4_2 p.26.

[84]Mascheroni, G., & Holloway, D. (Eds.) (2017). The Internet of Toys: A report on media and social discourses around young children and IoToys. DigiLitEY. December, 2018, (PDF) The Internet of Toys: A Report on Media and Social Discourses around Young Children and IoToys With the help of (researchgate.net) Last visit on 21-9-2023.

[85]ELDAR HABER, Toying with privacy , regulating the internet of toys, 80 Ohio State Law Journal 399, 2019, page 4.

[86]Olivia B. Waxman, The 13 Most Influential Toys of All Time, TIME (Oct. 29, 2014), https://time.com/3089384/influential-toys/ ast visit was 27/10/2023.

[87]Simone van der Hof, I agree or do I ? A rights based analysis of the law on children's consent in the digital world, 34 Wis.

ولقد نتج عن تطور الألعاب بذلك الشكل أخطار عدة على الطفل، وتعرضت أجهزة IoToys لانتقادات بسبب عيوبها التعليمية والاجتماعية والنفسية المحتملة. على سبيل المثال لا الحصر: توفير نوعية رديئة من اللعب؛ يحتمل أن تضر نمو الطفل، وإعاقة التفاعل بين الطفل والوالد؛ وعرقلة رفاهية الأطفال ونموهم الصحي، الأمر الذي يتطلب علاقات ومحادثات حقيقية[٨٨]. ومن تلك الأخطار أيضاً إن تقنيات تكنولوجيا المعلومات لمراقبة الأنشطة الفردية للأطفال عبر الإنترنت، سوف تتوسع بشكل أكبر مع الألعاب المتصلة بالإنترنت. ومن المخاطر الناتجة عن ذلك أيضاً مراقبة الألعاب المتصلة بالإنترنت، والتتبع الجغرافي للأطفال، والتحكم عن بعد في تقنيات التسجيل والتحدث المختلفة للألعاب من قبل الآخرين. ولا تتحمل شركات الألعاب مسؤولية هذه الإخفاقات المتعلقة بالخصوصية والأمن. وبدلاً من ذلك، يستخدمون شروطا وأحكاما معقدة لنقل المسؤولية إلى المستهلكين، على سبيل المثال، قامت VTech مؤخراً بتغيير شروطها وأحكامها بإخطار عملائها بأنها غير مسؤولة عن أي خرق للبيانات[٨٩]. إن هناك أيضاً خطر التعرض للأذى العقلي والجسدي، حيث يمكن للبعض الوصول إلى الألعاب واستخدامها للاستماع إلى الأطفال ومشاهدتهم وتتبعهم وحتى الاتصال بهم مباشرة[٩٠].

ب- النظام القانوني لألعاب الإنترنت

نتعرض الآن لألعاب الإنترنت باعتبارها وسيلة لوقوع الضرر المعنوي للطفل، ومن بحثنا تبين لنا أن هذا النوع من الألعاب قد يمثل ضرراً للطفل بإحدى صورتين: أولهما: عن طريق تعرض هذه الألعاب لبيانات الطفل ومدى خطورة ذلك، وبالتالي تعين علينا الحديث عن النظام القانوني المنطبق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحالة، وكيفية معالجة قانون COPPA لها، وثانيهما: تعرض الطفل للضرر المعنوي من خلال تعرضه لألعاب الواقع الافتراضي VR games والتي لا شك في تأثيراتها على السلوك وعلى الجانب النفسي للأطفال، وخاصةً ألعاب الإنترنت العنيفة، التي بلا شك قد تؤدي بالطفل للإصابة بالأمراض النفسية وبالأحرى أمراض العصر، كالاكتئاب والعدوانية تجاه الآخرين، بل إنها قد تصل به للانتحار.

وبناءً على ذلك، فلقد رأينا أن نعرض للنظام القانوني الخاص بألعاب الإنترنت على النحو التالي:

١- النظام القانوني لحماية الطفل من ضرر التعرض لبياناته من خلال ألعاب الإنترنت:

يثور التساؤل الآن حول مدى انطباق القوانين الخاصة بحماية بيانات الطفل في التشريعات الأمريكية سالفة الذكر بخصوص مجال إنترنت الألعاب Io Toys ؟

وسنعرض لذلك من خلال النقاط التالية:

مدى حماية قانون COPPA لبيانات الأطفال بشأن ألعاب الإنترنت: وبما أن قانون COPPAينطبق على أي مشغل موقع عبر الإنترنت أو مقدم خدمة يجمع معلومات من طفل، أو مجرد يشجعه على الإدلاء بمعلوماته عبر الإنترنت، أو يجعل بياناته الشخصية عُرضةً على الملأ، فلا شك إذاً في انطباقه على الألعاب المتصلة بالإنترنت،

Int'l L.J. 409, winter 2016, page 4.

[88]ELDAR HABER, Toying with privacy ,Op.cit, p.7.

[89]Donell Holloway & Lelia Green, The Internet of toys, Communication Research and Practice, DOI: 10.1080/22041451.2016.1266124, October , 2016, page 2.

[90]ELDAR HABER, Toying with privacy , Op.cit, p.8

فمجرد استخدام الطفل على سبيل المثال، لألعاب تستمع له، ويمكن أن يتكلم عبرها، يعتبر وسيلة لتشجيعه على الإدلاء ببياناته الشخصية عبر الإنترنت[٩١]. فلقد صرحت FTC بأن» الألعاب المتصلة بالإنترنت، أو إنترنت الأشياء عموماً يتم اعتباره من قبيل مشغل الموقع أو مقدم الخدمة وفقاً لقانون COPPA[٩٢]. « كما أن IoToys تعمل على زيادة نطاق التعرض، للبيانات لأنها تعمل على استهداف جمهور أكثر من مستخدمي الإنترنت. حيث تعمل Io Toys على تحويل شكل الاتصال من الكتابة إلى التحدث، مما يجعل الألعاب في متناول مجموعة أكبر من الأطفال الذين لا يستطيعون استخدام الحاسوب أو المتصفح، أو ببساطة لا يستطيعون القراءة أو الكتابة بعد. وهذا لا ينطبق فقط على الأطفال الصغار، ولكن أيضا على الأطفال الآخرين الذين يعانون من عسر الكتابة أو القراءة. فتوفر لهم هذه الألعاب سهولة الوصول إلى الإنترنت، وعلى الرغم من أنه، يمكن للوالدين في بعض الأحيان استخدام أدوات الإدارة الذاتية - المعروفة أيضا باسم تقنيات تحسين الخصوصية (PET) - المصممة لتعزيز خصوصية المستخدمين. نواجه أيضاً برامج تصفية أخرى كحل جزئي لمخاطر الإنترنت، وربما قبل كل شيء، للحد من قدرة الأطفال على الوصول إلى مواقع الويب أو تقديم معلومات شخصية. وفي حين أن هذه الوسائل ليست حلاً مثاليا لتنظيم سلوك الأطفال عبر الإنترنت، إلا أن سوق Io Toys أكثر تعقيدًا. فبمجرد استخدام اللعبة، يصعب على الآباء التحكم في ما يفعله أطفالهم في أي وقت إذا لم يزودهم Online Service OSP Providers بأدوات إعداد الخصوصية. وبالتالي، قد تكون القدرة على التحكم في الوصول أو منعه أكثر محدودية بدون أدوات الإدارة الذاتية هذه، وعليه قد يرتفع حجم البيانات التي يتم مشاركتها. كما أنه من المخاطر المتنامية لهذه الألعاب اعتبار الطفل لها كصديقه البشري، وبالتالي فمن الممكن أن يدلو لها بأسرار شخصية من وجهة نظره تتعلق بمعلومات وبيانات حساسة. كما أنه من مكامن الخطورة في تلك الألعاب، الاختلاف بين Io Toys ومواقع الويب بشكل كبير في إجراءات الأمن السيبراني الخاصة بها. حيث يكمن هذا الاختلاف بشكل أساسي في أن تخزين بيانات Io Toys مقسم إلى ثلاث طرق قابلة للاختراق للحصول على البيانات (من خلال اللعبة أو التطبيق أو cloud)، بينما يمكن لمواقع الويب الاعتماد على قاعدة بيانات واحدة. وبالتالي، فإن عدم أمان بيانات الأطفال في Io Toys قد يكون أكبر؛ ببساطة لأن هناك طرقا أكثر للحصول عليها [٩٣].

والتساؤل الآتي هو: هل مبرمجي الألعاب عبر الإنترنت يستوفون المتطلبات اللازمة بمقتضى قانون COPPA؟

فيما يلي نوضح مدى التزامهم بها عن طريق عرض بعض الأمثلة في ذلك، السياق، إن العديد من تطبيقات الألعاب الرئيسية في السوق، مثلToy Talk، على سبيل المثال تلتزم إلى حد كبير بعنصر الإشعار(الإخطار) المنصوص عليه في قانون COPPA. حيث تلتزم Toy Talk بنشر روابط واضحة لسياسة الخصوصية الخاصة بها وبيانات حول المعلومات التي يتم جمعها وكيفية استخدامها وممارسات الكشف عنها على كل من صفحتها الرئيسية وصفحة الويب المخصصة لتنزيل التطبيق المصاحب لكل من منتجات Barbie. ويستخدم أيضاً لغة واضحة ومفهومة[٩٤]. كما أن إحدى شركات الألعاب الشهيرة وهي شركة Genesis قد أعلنت أن استخدام موقعها الإلكتروني أو تزويدها بأية معلومات يشكل موافقة على «جمع المعلومات الشخصية ومعالجتها وصيانتها

[91]ELDAR HABER, Toying with privacy , Op.cit, p.14.

[92]Children's Online Privacy Protection Rule: A Six-Step Compliance Plan for Your Business, FED. TRADE COMM'N (June 2017), https://www.ftc.gov/business-guidance/resources/childrens-online-privacy-protection-rule-six-step-compliance-plan-your-business Last visit was on 27-10-2023.

[93]ELDAR HABER, Toying with privacy , Op.cit, p.21:23.

[94]ELDAR HABER, Toying with privacy ,Op.cit, p. 17.

ونقلها». كما أنها تنبه على مستخدميها ما يلي: «إذا كنت لا توافق على ذلك، فيرجى عدم استخدام موقعنا أو تزويدنا بأي معلومات». ومع ذلك، تشير Genesis إلى أنها «لن تقبل عمدًا أية معلومات من أي أطفال تحت سن (ثلاثة عشر عاماً) دون الحصول على إذن صريح من والديهم أو الوصي عليهم)[٩٥].»

يبدو من ذلك من وجهة نظرنا، أن شروط استخدام الخدمة لدي Genesis تخصص حماية للأطفال على وجه خاص إلى حد ما، وتمتثل للقانون في ضرورة تطلب إذن الوالدين.

وعلى النقيض من ذلك، تمنع الشروط والأحكام الخاصة بالتطبيق الشهير المصاحب للعبة Hello Barbie المستخدمين بشكل أساسي من الوصول إلى الخدمة إذا لم يوافقوا على جميع الشروط والأحكام، وحيث تتضمن شروط الخدمة هذه جمعاً مكثفاً للبيانات بما في ذلك التقاط بيانات الكلام وتخزينها وتحليلها ومشاركة جميع التفاعلات الرقمية للطفل. كما تنص Toy talk-الشركة التي اشتركت معها شركة Mattel في تصميم وخدمة التطبيق المصاحب لـ Hello Barbie-على أنه «إذا كنت لا توافق على جميع الشروط والأحكام الخاصة بهذه الشروط، فإن Toy talk غير مستعدة لمنحك (أو لأطفالك) الحق في استخدام التطبيقات والخدمات المصاحبة.

إن خيارات «الاشتراك في/ إلغاء الاشتراك» المقدمة للآباء تغريهم بالموافقة على جميع الشروط والأحكام من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة للألعاب والألعاب الرقمية لأطفالهم. وهذا يحمل الآباء ومتولي الرقابة وحدهم المسؤولية عن خصوصية بيانات أطفالهم وأمنها من خلال نقل المسؤولية القانونية عن جمع بيانات الأطفال وتخزينها وتحليلها ومشاركتها إلى الوالدين[٩٦].

ونتنقل الآن لبحث ما إذا كان مبرمجي Io Toys يلتزموا بتطبيق COPPAفيما يتعلق بتأمين المعلومات والبيانات الشخصية للطفل من التعدي عليها من قبل الغير.

إن مقدمي خدمات الإنترنت ملزمون «بوضع والحفاظ على إجراءات معقولة لحماية سرية وأمن وسلامة المعلومات الشخصية التي يتم جمعها من الأطفال.» ويتطلب الكشف عن المعلومات لطرف ثالث التأكد من أن هذا الطرف الثالث يتخذ خطوات مماثلة لحماية البيانات ويمكنه ضمان هذه الإجراءات؛ للحد من أخطار انتهاكات الخصوصية في خرق الأمن السيبراني.

وتفرض لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) أيضا على مقدمي خدمات OSP «متطلبات الاحتفاظ بالبيانات وحذفها». حيث أظهرت الدراسات الاستقصائية أن العديد من IoToys OSP يتبعون إجراءات تأمين البيانات في ألعابهم.

فعلى سبيل المثال، تستخدم منتجات باربي اتصالات آمنة ومشفرة عند نقل جميع المعلومات الشخصية عبر الويب. ويتم تخزين بيانات اعتماد Wi-Fi في قسم مشفر حتى تتمكن المنتجات من الاتصال بالإنترنت. بالنسبة إلى لعبة Cayla، تدعي شركة Genesis أنها تجري مراجعات داخلية لإدارة بياناتها، بما في ذلك «التشفير المناسب

(95)ELDAR HABER, toying with privacy, Op.cit, p.18.

(96)Donell Holloway, Lelia Green, the internet of toys, communication research and practice, October 2016, DOI: 10.1080/22041451.2016.1266124. p.7.

وتدابير الأمان المادية للحماية من الوصول غير المصرح به إلى الأنظمة التي نخزن فيها المعلومات الشخصية[٩٧]».

مدى إمكانية تطوير القوانين لتأمين بيانات الطفل ضد مخاطر Io Toys: ويبقى التساؤل الآن: هل هذه الإجراءات كافية لتأمين البيانات الشخصية للطفل من أي اعتداء! في الواقع العملي والتجربة خير دليل، كثير من الألعاب لا تعتبر مؤمنة للبيانات ومن الجدير بالذكر أنه في ألمانيا، قد قرر المنظمون أن دمية My Friend Cayla قد تعتبر ضارة للأطفال، نظرا لقدرتها على جمع، معلومات عن الأطفال الذين يلعبون بها. وعلى الآباء الألمان الذين يمتلك أطفالهم دمية كايلا تدمير اللعبة.

حيث ذكرت وكالة الشبكة الفيدرالية في بيان صحفي إنها قامت بإزالة دمى كايلا من السوق في ألمانيا ولن تتطلع إلى مقاضاة الآباء الذين اشتروا واحدة منها. ومع ذلك، فهي تتوقع أن يتحمل الآباء الذين اشتروا دمية مسؤولية تدميرها[٩٨]. كما أن وكالة الشبكة الفيدرالية الألمانية قد اتخذت خطوة أخرى إلى الأمام وصنفت كايلا على أنها «جهاز راديو غير قانوني وغير مرخص»، مما يعني أن الآباء الذين يمتلكون هذه الدمية قد تتم مقاضاتهم ويواجهون عقوبة السجن لمدة تصل إلى عامين لحيازتهم جهاز مراقبة محظور[٩٩].

ويرى البعض أنه بدلا من حظر ألعاب إنترنت الأشياء، ينبغي لصناع السياسات أن يفكروا في اتخاذ تدابير قانونية أخرى أقل تقييدا، والتي يمكن أن تقلل من المخاطر التي تنطوي عليها ألعاب إنترنت الأشياء مع الحفاظ على فوائدها. ولتحقيق مثل هذا التوازن، يجب على صناع السياسات الجمع بين التدابير المسبقة واللاحقة، من خلال السماح بالتطورات في IoToys، مع وضع الإطار الذي تعمل فيه هذه الألعاب، وكيفية تصنيعها، وبيعها، وخاصة كيف، وبواسطة من، ولأي أغراض تستخدم البيانات. والأصل أن قانون COPPA يحاول القيام بذلك، ولكن كما ذكرنا سابقا، فإنه يتطلب تعديلات بعيدة المدى على متطلباته[١٠٠].

فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يوضح الإشعار notice الذي يفرض على مقدم الخدمة وفقاً لهذا القانون، خطورة الألعاب الإلكترونية، وينبغي أن يوضع إشعاراً بخطورتها على اللعبة ذاتها من قبل المصنع، وأيضاً على مواقع تشغيلها. كما أنه يجب أن يكون COPPA أكثر دقة. على افتراض أن سياسة OSP تسمح بجمع المعلومات ومشاركتها، فيجب أن يكونوا موجزين وواضحين بشأن كيفية استخدام تلك المعلومات وتوضيح من يقوم بذلك، الاستخدام. كما أن هناك التزامات أخرى على عاتق البائعين، فيجب أن تكون مهمتهم ليس توجيه المشتري للشراء فحسب، وإنما توجيه المشتري لشراء اللعبة الإلكترونية التي تتوافق مع متطلبات FTC. ويمكن لواضعي السياسات أيضاً إلزام الشركات بتحديد اختيارات تفضيلات الخصوصية، بحيث يمكنهم وضع قيود مختلفة على الموافقة على جمع البيانات والاحتفاظ بها، مثل آلية الاشتراك الإلزامية، حيث لا تقوم الشركات بشكل افتراضي بجمع البيانات من الألعاب ولا تفعل ذلك إلا عند تمكين مثل هذا الخيار. ويمكنهم أيضا عكس آلية الاختيار والإشعار الافتراضية بحيث يضطر المستهلكون إلى الإشارة إلى تفضيلات الخصوصية الخاصة بهم لجامعي المعلومات، وليس العكس. ومن الممكن أيضاً أن تلزم الشركات بأن تعرض على المستهلكين الاختيار بين الخدمات الأكثر تكلفة التي تحمي خصوصيتهم، والخدمات الأرخص التي تحمي خصوصيتهم بشكل أقل.

---

[97] Eldar Haber, Toying with privacy, Op.cit, page 18-19.

[98] https://www.cnet.com/tech/computing/parents-told-to-destroy-connected-dolls-over-hacking-fears/ last visit was on 16-9-2023.

[99] Eldar Haber, Toying with privacy, Op.cit, p.25.

[100] Eldar Haber, Op.cit, p.25.

ومن الوسائل الهامة لزيادة فعالية قانون COPPA تجاه الألعاب المتصلة بالإنترنت الرقابة التي يرى البعض أن تُمارس عن طريق لجنة التجارة الفيدرالية؛ حيث يمكنها فحص ممارسات OSP-تحت السرية إذا لزم الأمر-ومن ثم تقرر ما إذا كانت تمتثل لمتطلبات قانون ـ COPPAأم لا. ولقد اقترحت لجنة التجارة والعلوم والنقل بمجلس الشيوخ مراقبة لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) لمساحة الألعاب المتصلة وممارسة السلطة عند الاقتضاء. ومع ذلك، يجب أيضا تنفيذ هذه الرقابة بعناية [١٠١].

وعلى المستوى الفيدرالي، إن قانون COPPA ليس العنصر الوحيد في الإطار التنظيمي الحالي الذي من المحتمل أن يحمي خصوصية الأطفال من أخطار IoToys. ومع ذلك، فمن العسير أن يتم التذرع بتدابير قانونية أخرى لـ IoToys أو أن تكون كافية لحماية خصوصية الأطفال. إن الحل الواضح المسبق ليس فقط للحد من المخاطر المحتملة لأجهزة IoToys بل للقضاء عليها تماماً، هو أن يقوم صناع السياسات ببساطة بحظر تصنيعها واستيرادها وحتى استخدامها. قد لا يكون هذا الحل بعيد المنال، إذ أن هناك سابقة شهيرة لذلك بالفعل، حيث حظرت وكالة الأمن القومي الأمريكية لعبة FURBY لأول مرة في عام ١٩٩٨، خوفًا من تسجيل المحادثات[١٠٢].

ومن الجدير بالذكر مناداة البعض، بضرورة اعتماد لجنة التجارة الفيدرالية أسساً تنظيمية أكثر أهمية، وهذا من شأنه قيامها بفرض عقوبات باهظة على الانتهاكات المتعلقة بخصوصية الأطفال، مع فرض الغرامات كنسب مئوية من حجم المبيعات العالمية السنوية[١٠٣]. وهذه الفكرة من شأنها في رأينا أن تمثل رادعاً قوياً على مقدمي خدمات الإنترنت عامةً، ومبرمجي الألعاب خاصةً لمزيد من الامتثال نحو حماية خصوصية الأطفال.

علاوةً على ذلك، فهناك حاجة كبيرة للتدخل القانوني لتحسين تأمين خصوصية المعلومات للأطفال في سوق IoToys. يجب تحديث لائحة COPPA بشكل متكرر لمعالجة المخاطر التي تنطوي عليها ألعاب IoToys بشكل أفضل، وإعادة النظر فيها بطريقة دورية في ضوء التغيرات التكنولوجية التي يمكن أن تؤثر على المخاطر الموجودة في هذه الألعاب. على سبيل المثال، قد يؤدي سوق IoToys المستقبلي إلى توسيع التفاعل الحالي من (الأطفال إلى الألعاب) ليشمل (الأطفال مع الأطفال)، فعلى سبيل المثال، إذا بدأت Hello Barbies في تبادل المعلومات، فقد يتعرض الأطفال أيضا للمضايقات في شكل تنمر عبر الإنترنت، إلى جانب المزيد من المخاطر التي تهدد خصوصيتهم. وبشكل عام، يجب أن يصبح قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA) أكثر توجهاً نحو أخطار الخصوصية في IoToys، ويجب ألا يفترض صناع السياسات أن المخاطر المحتملة على خصوصية الأطفال من الاتصال بالإنترنت لا تتغير بمرور الوقت[١٠٤].

ومن الحلول الهامة أيضاً التي اقترحها البعض، زيادة الوعي والتفرقة بين حماية خصوصية الطفل من ناحيتين: من ناحية أولى حمايته من التعرض لانتهاك الخصوصية من قبل الأخرين، ومن ناحيةً أخرى الحفاظ على خصوصيته من ولي الأمر أيضاً، فلقد رأى البعض أن قانون COPPA لم يستوعب بدقة العلاقة بين الطفل والوالد، فهو يسلب الأطفال حرية تقرير ما يجب الكشف عنه لوالديهم، كما أنه يعزز وصول الوالدين الكامل إلى المحتوى المخزن في اللعبة. ويرى أنصار هذا الرأي عدم وجود أي سبب منطقي وراء معرفة الآباء بأسرار

(101) for more details see, Eldar Haber, Op.cit, pages from 27:31.

(102) https://www.independent.co.uk/news/furbies-banned-at-us-spy-base-1046935.html last visit was on 16-9-2023.

(103) Eldar Haber, Op.cit, page 34.

(104) Eldar Haber, Op.cit, p.34.

أطفالهم في حد ذاتها - فمثل هذه المعرفة تهدف فقط إلى حماية الأطفال من الكشف عن معلومات شخصية قد يساء استخدامها. ويمكن للوالدين تحقيق هذا الغرض ببساطة من خلال الاستماع إلى الاتصال من جهاز IoToys - دون سماع إجابة طفلهم. كما يجب توعية الأطفال بالمخاطر العملية - وليس مجرد المخاطر المجردة - المتمثلة في إخبار لعبتهم بكل شيء، ولضمان الثقة، يجب على الآباء ببساطة التحدث مع أطفالهم وتوضيح أنهم قد يصلون إلى محادثاتهم. لذا يوجه الآباء بمقولة» تحدث مع طفلك حول ما تستطيع هذه اللعبة فعله وما يعنيه أنها متصلة بالإنترنت[١٠٥].» هناك أيضاً من يرى أنه من الممكن تأمين الطفل من أخطار انتهاك خصوصيته من قبل الوالد عن طريق زيادة الوعي، ومن هنا يقترح على صانعي السياسات النظر في فكرة الاختيار المستقل للأطفال ضمن مفهوم الخصوصية وإدراجهم في عملية الموافقة. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن لواضعي السياسات إلزام مقدمي الخدمات الخارجية بالحصول على موافقة يمكن التحقق منها من الوالدين، ولكن أيضًا من الأطفال. فقط عند استيفاء متطلبات الموافقة المزدوجة، يمكن تفعيل أجهزة IoToys لنموذج الموافقة هذا، على الرغم من أنه قد يكون مرفوضا من قبل العديد من الآباء، إلا أنه يمكن أن يعزز حماية حرية الأطفال واستقلالهم الذاتي. فالأطفال لديهم حقوق قانونية؛ وفي سياق الخصوصية وIoToys، يجب أن يكون لديهم على الأقل الحق في إلغاء الحدود غير المرئية للمراقبة الأبوية[١٠٦].

ومما تقدم يتعين علينا أن نوجه المشرع المصري للمضي قدماً نحو حماية خصوصية وبيانات الطفل المتعامل مع ألعاب Io Toys مثل نظيره الأمريكي.

٢. النظام القانوني لحماية الطفل من الضرر المعنوي لألعاب الإنترنت العنيفة

تم تعريف ألعاب الفيديو بالقانون الفيدرالي video game decency act H.R١٥٣٧ الصادر بعام ٢٠٠٧، وتحديداً في القسم الرابع الخاص بالتعريفات، فقرة ٤ منه، بأنها «أي منتج، سواء تم توزيعه إلكترونيا أو من خلال جهاز ملموس، يتكون من بيانات أو إجراءات برامج أو تعليمات أو تطبيقات أو لغات رمزية أو معلومات إلكترونية مماثلة (يشار إليها إجمالاً باسم «البرنامج») تتحكم في تشغيل الكمبيوتر أو جهاز اتصالات والذي يمكّن المستخدم من التفاعل مع بيئة افتراضية يتم التحكم فيها بواسطة الكمبيوتر لأغراض الترفيه.»

لا شك في أن ألعاب الواقع الافتراضي، والعنيفة منها بالأخص تعد أكثر ضرراً للطفل من تعرضه لألعاب عنيفة في الحياة الواقعية. وتشير بعض الأبحاث إلى أن ممارسة ألعاب الواقع الافتراضي العنيفة تنتج مشاعر عدوانية لدى الأشخاص أكثر من ممارسة الألعاب العنيفة المعتمدة على سطح المكتب. ففي دراسة حديثة، كان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و٦ سنوات والذين لعبوا دور Simon Says مع Grover، وهي شخصية مشهورة في Sesame Street، في الواقع الافتراضي أقل قدرة على منع أفعالهم وعدم تقليد ما فعله Grover مقارنة بالأطفال الذين لعبوا معه على شاشة التلفزيون، ولا توضح هذه الدراسة التأثيرات السلوكية الفريدة التي يمكن أن يحققها الواقع الافتراضي مقارنة بممارسة ألعاب غير الواقع الافتراضي فحسب، بل إنها تثير سؤالًا واضحًا ومخيفا: ماذا لو كان هؤلاء الأطفال، بدلاً من سايمون سايز، يلعبون لعبة يجسدون فيها إرهابيا؟ وينخرطون في إطلاق

[105] Mascheroni, G., & Holloway, D. (Eds.) (2017). The Internet of Toys: A report on media and social discourses around young children and Io Toys. DigiLitey, December, 2018, p.46. (PDF) The Internet of Toys: A Report on Media and Social Discourses around Young Children and IoToys With the help of (researchgate.net) Last visit was on 23-9-2023.

[106] ELDAR, Haber, Op.cit, p.42,43.

نار جماعي؟[١٠٧].

ولخطورة تلك الألعاب سواء العنيفة أو الجنسية، حاول الكونجرس الأمريكي سن عدة قوانين فيدرالية في ذلك الشأن، لكنها للأسف لازالت معلقة ولم يكتمل صدورها حتى الآن، ولعل أهمها فيما يتعلق بموضوع دراستنا، مشروع القانون الفيدرالي المتعلق بحماية الأطفال من ألعاب الفيديو، المحتوى العنيف، والجنسي H.R ٢٩٥٨ في عام ٢٠٠٧. وكان الهدف من ذلك القانون توجيه لجنة التجارة الفيدرالية لمراجعة تقييمات ألعاب الفيديو الخاصة بمجلس تصنيفات البرامج الترفيهية وتوجيه مكتب المحاسبة الحكومية لدراسة تأثير ألعاب الفيديو على الأطفال والشباب[١٠٨]. ولقد أشار ذلك القانون في القسم ٣ منه على إلزام مكتب المحاسبة الحكومية بإعداد تقرير حول تأثير ألعاب الفيديو على الاستقرار العقلي والنمو للأطفال والشباب.

كما أنه من ضمن مشاريع القوانين الهامة video game decency act ٢٠٠٧ H.R ١٥٣١ والذي يتعلق بحماية الطفل أيضاً، ولكن بطريقة غير مباشرة، وذلك بالنص على أنه «يعد من غير القانوني لأي شخص يشحن أو يوزع بأي طريقة أخرى في التجارة بين الولايات أي لعبة فيديو تحتوي على علامة تصنيف تتضمن تصنيف محتوى على خلاف الحقيقة فيما يتعلق بتصنيف المحتوى على أساس الفئة العمرية... ويُقصد في شأن تطبيق أحكام المشروع المذكور بمصطلح تقييم المحتوى على أساس العمر «التصنيف الذي تحدده منظمة تصنيف مستقلة للعبة فيديو بغرض إعلام المستهلكين بالملاءمة المحتملة للعبة الفيديو لفئات عمرية معينة.»

كما يُقصد باصطلاح محتوى فيما يتعلق بلعبة فيديو «(أ) البرنامج الموجود في لعبة الفيديو القادر على إنهاء، أو تصوير أو عرض أو تنشيط المشاهد أو الصور أو الكلمات أو الأصوات الموجودة على الكمبيوتر أو جهاز الاتصالات؛ و(ب) أي مشاهد أو صور أو كلمات أو أصوات. كما يُقصد بمصطلح «منظمة تصنيف مستقلة» يعني مجلس تصنيف برامج الترفيه أو أي منظمة أخرى تقوم بتعيين تقييمات على أساس العمر لألعاب الفيديو.

من الواضح أن لهذا المشروع دوراً هاماً، حيث تم النص في القسم ٥ منه على أن «يحل هذا القانون محل أي حكم في قانون، أو لائحة، لولاية ينظم تصنيف محتوى ألعاب الفيديو، أو ينظم بيع لعبة فيديو أو تأجيرها أو عرضها على أساس محتوى لعبة الفيديو المحمي دستوريا.» كما أنه لزيادة الفعالية من أجل منع التحايل في التصنيف العمري لمحتوى ألعاب الفيديو تم إعداد مشروع قانون آخر، يُسمى بقانون الثقة في تصنيف ألعاب الفيديو Truth in video game rating act S.٥٦٨ لعام ٢٠٠٧، والذي يوجه لجنة التجارة الفيدرالية لوضع قواعد لمنع السلوك الخادع في تصنيف ألعاب الفيديو.

وعلى صعيد الولايات، لم يكن الأمر أفضل حالاً في هذا الشأن من المستوى الفيدرالي الذي كما ذكرنا، ظلت كل مشاريع القوانين المُشار إليها في هذا الشأن معلقة ولم تصل بعد إلى النور، إذ أننا بعد أن بحثنا توصلنا إلى أنه قد

[107] Yusef Al-Jarani, all fun and mind games? Protecting consumers from the manipulative harms of interactive virtual reality, U. Ill. J.L. Tech. & Pol'y 299, 2019, p.9.

[108] The Federal Trade Commission shall evaluate and review the system employed by the Entertainment Software Ratings Board to assign ratings to video games. The Commission shall transmit to Congress, not later than 180 days after the date of enactment of this Act, a report on the Commission's findings, including the opinion of the Commission as to whether the ratings system results in 9 the exposure to children of excessive violence and sexual content. Section(2) of the 'Children Protection from Video Game Violence and Sexual Content Act"H.R2958.

تم إصدار بعض الولايات لقوانين تتعلق بألعاب الفيديو العنيفة، ورغم ذلك فإنه قد حكم بعدم دستوريتها[١٠٩].

ومن الجدير بالذكر أنه قبل قرار قضية Brwon v.Entertainment Merchants Association -التي تم الحكم فيها بعدم دستورية القانون الخاص بولاية كاليفورنيا، والمتعلق بقيود بيع وتأجير الألعاب العنيفة للقصر- أصدرت ثماني ولايات أو مناطق محلية قوانين تنظم وصول القاصرين إلى ألعاب الفيديو. أصدرت مدينة إنديانابوليس القانون الأول في عام ٢٠٠٠ كرد فعل على حادث إطلاق النار في مدرسة كولومباين الثانوية على يد شبان أمضوا الكثير من الوقت في ممارسة ألعاب الفيديو العنيفة[١١٠].

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن مشروع قانون ولاية كاليفورنيا الخاص بتقييد بيع وتأجير ألعاب الفيديو العنيفة للقصر، كان قد تم تقديمه من قبل عضو في الجمعية التشريعية هناك متخصص وحاصل على درجة الدكتوراة في النمو النفسي، ولقد ذكر على إثر تقديمه لذلك المشروع «أن المشاركة النشطة للشباب في ممارسة ألعاب الفيديو العنيفة لها تأثير أكبر من مشاهدة التلفزيون، وأشار أيضاً إلى عشرات الدراسات حول ألعاب الفيديو العنيفة. وقال إنها أظهرت خمس تأثيرات رئيسية: (١) زيادة الإثارة الفسيولوجية؛ (٢) زيادة الأفكار العدوانية. (٣) زيادة المشاعر العدوانية. (٤) زيادة السلوكيات العدوانية. و (٥) انخفاض السلوكيات الاجتماعية أو المساعدة. واستشهد على وجه التحديد بالبيان السياسي بشأن العنف الإعلامي الصادر عن الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال والذي أرجع زيادة بنسبة ١٣٪ إلى ٢٢٪ في السلوك العنيف لدى المراهقين إلى ممارسة ألعاب الفيديو العنيفة. وأكد أن «ممارسة ألعاب الفيديو العنيفة لها تأثير أكبر على زيادة عدوانية الشباب من تأثير التدخين السلبي على التسبب في السرطان، وأن التعرض لها يؤدي إلى انخفاض معدل الذكاء[١١١].

ونلاحظ أنه في قضية Brwon v.Entertainment Merchants Association حيث تتلخص وقائعها في قيام جمعيات الشركات التي تنشئ ألعاب الفيديو، وتنشرها وتوزعها وتبيعها برفع دعوى قضائية ضد ولاية كاليفورنيا في محكمة مقاطعة فيدرالية في كاليفورنيا، رغبةً في إبطال القانون الذي سنته الولاية والذي يضع قيوداً على بيع وتأجير الألعاب العنيفة للقصر، واستجابت محكمة أول درجة لطلبات المدعين، ومنعت تنفيذ القانون، وأيدت محكمة الاستئناف ذلك الحكم[١١٢].

عقب ذلك قدمت ولاية كاليفورنيا التماسا لتحويل الدعوى إلى المحكمة العليا الأمريكية في مايو ٢٠٠٩، بحجة أنه ينبغي للمحكمة أن تراجع هذا الحكم حيث إن الألعاب العنيفة ضارة بالقصر مثلها مثل المواد الجنسية الإباحية. ولقد، رأت المحكمة العليا أن بعض القيود القائمة على المحتوى على الوسائط التي تتجاوز عتبة الضرر النفسي والاجتماعي يمكن أن تخضع لتدقيق صارم. ردًا على قانون ولاية كاليفورنيا الذي يحظر بيع ألعاب الفيديو العنيفة للقاصرين ويشترط أن تحمل هذه الألعاب علامة « ١٨» بشكل بارز على الغلاف الأمامي، ورأت المحكمة العليا أن المشكلة في قانون كاليفورنيا، أنه كان بمثابة قيد على حرية التعبير على أساس المحتوى، مشيرة إلى أن دراسات علم النفس التي اعتمدت عليها كاليفورنيا «لا تثبت أن ألعاب الفيديو العنيفة تدفع القُصَّر إلى التصرف بعدوانية» واستشهدت بشهادة أحد علماء النفس البحثيين لإثبات أن تأثيرات الفيديو العنيف

(109) Gerald Barrett, OLR Research report on legislation on video game violence, 4 April 2008, https://www.cga.ct.gov/2008/rpt/2008-R-0233.htm last visit was on 28/9/2023.

(110) Angela J. Campbell, Newbs lose Experts win: Video gamed in the Supreme Court, 95 Neb. L. Rev. 965, 2017, p.9.

(111) Angle J Campbell, Op.cit, p.11.

(112) http://www.oyez.org/cases/2010/08-1448 last visit was on 30-9-2023.

للألعاب التي تتناول عدوانية الأطفال «صغيرة ولا يمكن تمييزها عن التأثيرات التي تنتجها الوسائط الأخرى». كما تم الاستشهاد بالتنظيم الذاتي للصناعة من قبل مجلس تصنيف البرامج الترفيهية الأمريكي Entertainment Software Rating Borad(ESRB)، الذي يعين تصنيفات خاصة بالعمر لألعاب الفيديو ويشجع تجار التجزئة على الامتناع عن بيع الألعاب غير المناسبة للقصر دون موافقة الوالدين، كبديل أقل تقييدًا. واستشهدت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC) لعام ٢٠٠٩ بأن نظام التصنيف كان فعالاً بنسبة ٨٠٪ في الحد من مبيعات الألعاب المصنفة «M»(اختصاراً يشير لكلمة mature) (للناضجين)[١١٣].

ومن الملاحظ أنه في السنوات الخمس التي تلت قرار المحكمة العليا بعدم دستورية قانون كاليفورنيا الذي يحظر بيع ألعاب الفيديو العنيفة جدا للقاصرين في قضية Brown v. Entertainment Merchants Ass'n، لم تصدر أي ولاية قانونًا ينظم بيع ألعاب الفيديو العنيفة للقاصرين. ويعد غياب التشريع أمراً لافتاً للنظر في ضوء العديد من عمليات إطلاق النار اللاحقة والتي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة والمرتبطة بألعاب الفيديو العنيفة. فعلى سبيل المثال، بعد أن أطلق آدم لانزا النار وقتل عشرين تلميذاً في مدرسة ابتدائية في نيوتاون بولاية كونيتيكت في ديسمبر ٢٠١٢، ذُكر على نطاق واسع أن لانزا أمضى معظم يومه يلعب ألعاب الفيديو العنيفة مثل Call of Duty ، وبعد حادثة إطلاق النار في نيوتاون، دعا بعض المسؤولون إلى سن تشريعات جديدة، فعلى سبيل المثال، سعى حاكم ولاية نيوجيرسي، كريس كريستي، إلى إصدار تشريع للحد من بيع ألعاب الفيديو العنيفة للقاصرين. كما قدم عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فرجينيا الغربية جون روكفلر مشروع قانون لتمويل الأكاديمية الوطنية للعلوم لدراسة تأثير ألعاب الفيديو العنيفة وبرامج الفيديو العنيفة على الأطفال. كما قدم ممثل ولاية يوتا، جيم ماثيسون، مشروع قانون من شأنه أن يحظر بيع أو تأجير ألعاب الفيديو للقاصرين الذين لديهم تصنيف «للبالغين فقط» أو «للناضجين» من قبل مجلس تصنيف البرامج الترفيهية ESRBلكن لم يتم تمرير أي من هذه القوانين.

علاوة على ذلك، يبدو أن صناع السياسات قد فقدوا الاهتمام حتى بمحاولة تمرير التشريعات، فعلى سبيل المثال، بعد حادث إطلاق النار في واشنطن نافي يارد في سبتمبر ٢٠١٣، «سارع مقدمو الأخبار إلى الحديث عن هوس مطلق النار بلعب ألعاب على الإنترنت ذات طابع عسكري، وتساءلوا مراراً وتكراراً عما إذا كان ذلك عاملاً في عمليات إطلاق النار الجماعية».[١١٤] ويبدو أن حجة صناع القرارات في ذلك تكمن -من وجهة نظرهم- في صعوبة إثبات علاقة السببية المباشرة بين ألعاب الفيديو وبين تلك الجرائم[١١٥].

وفي رأينا أنه يتعين الحذر من الألعاب العنيفة، وإن لم تثبت الدراسات علاقتها بشكل مباشر بارتكاب الأطفال للعنف، كما يتعين على سبيل التحوط الحد من تعامل القصر مع هذا النوع من الألعاب، وليكن المشرع المصري سباقاً على نظيره الأمريكي في هذا الشأن.

ثانياً: المحتوى غير المشروع

من أبرز صور الضرر المعنوي والنفسي الذي ينتج عن تعرض الطفل للإنترنت، هو تعرضه لمحتوى غير

(113) Yusef Al-Jarani, Op.cit, p.17.

(114) Angela J. Campbell, Op.cit, p.1-2.

(115) Angela J.Campbell, Op.cit,p.3.

مشروع، إما بسبب أنه مخلاً بالحياء (محتوى إباحي)، أو لأنه يحوي أي مضايقات وتنمر بالطفل، ويُسمى بـ Online Harassment. ونتناول تلك الصورة من صور الضرر المعنوي، وفقاً للتقسيم التالي:

أولاً: المحتوى المخل بالحياء

أ. التعريف بالمحتوى المخل بالحياء

يُعرف ذلك بـ «المحتوى الجنسي أو المفسد للأخلاق، والمقدم بواسطة الحركات، أو الكتابات، أو الأفلام، أو الصور، وغيرها والتي تنقل عبر خدمات شبكات الإنترنت[١١٦].»

فبالإضافة لما يشكله ذلك من جرائم تقع تحت طائلة قانون العقوبات، فلا شك أيضاً في إمكانية التعويض وفقاً للقواعد العامة في المسئولية التقصيرية عما يسببه مشغلو ومديرو المواقع الإلكترونية، أو مرتاديها مثلما عرضنا مسبقاً من أضرار للطفل، نتيجة خطأهم المتمثل في نشر ذلك المحتوى، أو السماح به من خلال مواقعهم.

ولعل انتشار ذلك الأمر في البرامج الموجهة للأطفال خصوصاً الرسوم المتحركة، ما نتج عنه تنظيمات تشريعات من عدة دول لمنع تداول وعرض المصنفات الإباحية. ومنع استغلال الطفل جنسياً عن طريق الإنترنت.

ومن أجل فرض السياسات اللازمة للسيطرة على المواد الإباحية، نظم مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI مؤتمراً بعنوان project safe child في عام ٢٠٠٦، مطالباً بحماية الأطفال من التعرض لانتهاكات نفسية وبدنية ناتجة عن التعرض لمواد إباحية[١١٧]. كما اعتمدت مؤسسة مراقبة الإنترنت Internet Watch Foundation الكائنة ببريطانيا -بموافقة شركات فيسبوك و وجوجل ومايكروسوفت وتويتر وياهو- آلية لمنع تعرض الطفل لصور الاستغلال الجنسي عن طريق نظام يضع علامة رقمية على الصور غير اللائقة لمنع نشرها، وهناك الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات على المستوى الدولي أو العربي لحماية القصر من المحتوى المخل بالحياء، منها على سبيل المثال البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، كالاتفاقية الأوروبي بشأن الإجرام المعلوماتي، والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات [١١٨].

مع ملاحظة أن بحثنا هنا يقتصر على المسئولية المدنية عن الضرر الناتج عن تعرض الطفل لهذا المحتوى فقط دون أدنى تعرض للمسئولية الجنائية، ولما يشكله لذلك من جرائم.

ب. التنظيم التشريعي للمحتوى المخل بالحياء

أولاً: في القانون المصري

غني عن البيان تنظيم المشرع المصري بالتجريم صور التعدي على الأطفال في أطر الاستغلال سواء الجنسي

[١١٦] زياد طارق جاسم، بكر عبد القادر فياض، مسؤولية مزودي خدمات شبكة الإنترنت المدنية عن المحتوى المضلل والمحتوى غير المشروع، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، مجلد ٤، عدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٦٨.

[١١٧] درار عبد الهادي، تحصين الأحداث من الجرائم الإلكترونية بين الردع القانوني والحل التكنولوجي، الملتقى الوطني الثاني: مدى كفاية الحماية القانونية المقررة للطفل في الجزائر، جامعة الدكتور مولاي طاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر حماية حقوق الإنسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر، مجلد ٦، ٢٠١٨. ص ٥٦.

[١١٨] درار عبد الهادي، تحصين الأحداث من الجرائم الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٥٨، ٥٩. ولمزيد من التفاصيل انظر الصفحات من ٥٩ ل ٦٥.

أو التجاري، والتنمر على النحو المنظم بقوانين العقوبات، الطفل، والاتجار بالبشر، ولا يتسع المجال لسردها هنا، كل ما في الأمر أنها رسمت إطاراً عاماً لصور الخطأ الموجبة للتعويض المدني.

تم التعرض بشكل موسع في قانون تنظيم الصحافة والإعلام المصري رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ لحظر نشر أي مادة أو إعلان تتعارض مع محتوى الدستور أو النظام العام والآداب[١١٩]. لذا وجب على المشرع التدخل بوضع التزامات على عاتق مشغل الموقع الإلكتروني، بما يضمن تنقية وفلترة المواقع من المواد الإباحية، وتيسير حصول الطفل على التعويض عن الضرر.

ثانياً: في القوانين الفيدرالية الأمريكية

بالنسبة لقانون Communications Decency Act ١٩٩٦(CDA): فعلى الرغم من إلزامه مقدمي خدمات الإنترنت Internet Service Providers بحجب أو حذف المحتوى الإباحي، إلا أنه، منح مزودي خدمات الإنترنت مكنة التنصل من المسؤولية التقصيرية عن أي محتوى يقدمه طرف ثالث على مواقعهم، بما في ذلك المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال[١٢٠]. وكانت سياسة المشرع من ذلك تشجيع تطوير الإنترنت، إلا أن القضاء الأمريكي توسع في هذه الحماية، وعلى سبيل المثال، صرح مؤسس موقع Juicy Campus، -وهو موقع ويب لم يعد موجودًا الآن وكان يشجع مستخدميه من طلاب الجامعات على نشر القيل والقال- في مدونة الموقع: «Juicy Campus هو مزود خدمة كمبيوتر تفاعلية.» واستشهد بالمادة ٢٣٠ من قانون CDA لدعم ادعاءاته بأن «Juicy Campus محصن من المسؤولية عن المحتوى الذي ينشره المستخدمون». ويشجع موقع ويب آخر المستخدمين على نشر شائعات عن الآخرين دون الكشف عن هويتهم، ويرى البعض أنه إذا كان من غير المنطقي أن نتوقع من مسئولي الموقع الإلكتروني تصفية العديد من الرسائل قبل نشرها على المواقع، فمن المنطقي، والمعقول أن نتوقع على الأقل، وضع وتنفيذ سياسات لتثبيط التحرش عبر الإنترنت[١٢١].

ونظراً لأن الولايات المتحدة هي بلد الحريات كما يقال، فهناك جانب آخر مثير للقلق فيما يتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية على الإنترنت وهو ما تروج، له بعض مواقع الويب مثل جمعية حب الرجل/الصبي في أمريكا الشمالية («NAMBLA») التي تروج لفكرة أن ممارسة الجنس مع الأطفال قبل سن البلوغ هو عمل مقبول ومحبب. وهو ما يؤدي لظهور ما يُعرف بـ pedophilia (التحرش بالأطفال)، وهؤلاء الأطفال المُتحرش بهم في الغالب هم نواة لمتحرشين جدد بالأطفال في شبابهم. ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٨، حقق مكتب التحقيقات الفيدرالي في ٧٠٠ قضية تتعلق بالولع الجنسي بالأطفال عبر الإنترنت online pedophilia، وبعد عامين فقط، وتحديداً في عام ٢٠٠٠، ارتفع العدد إلى ٢٨٥٦ حالة[١٢٢].

بالنسبة لقانون حماية الأطفال عبر الإنترنت :(COPA[١٢٣]): من الملاحظ أن هذا القانون، يقيد وصول القاصرين إلى المواد الموزعة تجاريا الضارة بهم. ومع ذلك، لم يدخل هذا القانون حيز التنفيذ مطلقا، ففي ٢٢

[١١٩] راجع المادة ٤ من قانون الصحافة والإعلام المصري رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٨.

[120] Devon Ishii Peterson, Child pornography on the internet, The effect of section 230 of the communications decency act of 1996 on tort recovery for victims against internet service providers, 24 Hawaii L.Rev. 763. 2002, p.3.

[121] Nancy S. Kim, web site proprietorship and online harassment, Utah L. Rev. 993, 2009, p 35-36.

[122] Devon Ishii Peterson, Child pornography on the in ternet, Op.cit, p.6 and p.8.

[123] COPA = Child Online Protection act 1998 وهذا القانون يختلف عن قانون COPPA. المشار إليه سلفاً في هذا البحث.

مارس ٢٠٠٧، حكمت محكمة المقاطعة الفيدرالية بأنه غير دستوري وأصدرت أمرا قضائيا دائما ضد إنفاذه، وفي ٢٢ يوليو ٢٠٠٨، أيدت محكمة الاستئناف قرار [١٢٤]٢٠٠٧.

وفقاً لقانون ١٨ U.S.C. ٢٤٢٢:

الذي يحظر استخدام أي منشأة أو وسيلة للتجارة بين الولايات لإقناع قاصر أو حثه أو إغراءه أو إكراهه على الانخراط في نشاط جنسي إجرامي أو دعارة، أو محاولة القيام بذلك[١٢٥].

ثانياً: التنمر الإلكتروني بالطفل Cyber bullying

أ- تعريف التنمر الإلكتروني بالطفل:

يُستخدم مصطلح «التنمر عبر الإنترنت» عادةً للإشارة إلى منشورات عبر الإنترنت تهدف إلى إحراج أو إزعاج أو تهديد أو إزعاج شخص آخر، وبعض الكلمات تصور أنواعا معينة من التحرش الإلكتروني.» فعلى سبيل المثال يتم استخدام مصطلح المطاردة عبر الإنترنت لوصف الحديث التهديدي، والذي غالبا ما يكون من مجهول، من خلال غرف الدردشة والبريد الإلكتروني وأشكال الاتصال الأخرى، وبعض أشكال المضايقات عبر الإنترنت ليست تهديدية بقدر ما هي مزعجة أو مهينة، ويرى البعض أن هناك فرقاً بين «التحرش الإلكتروني بوجه عام» Cyber harassmentو»التنمر الإلكتروني بالأطفال» Cyber Bullyingمن خلال استخدام المصطلح الأول للحديث عن التحرش الإلكتروني بالبالغين، والأخير، للطلاب أو الأطفال[١٢٦].

والتحرش الإلكتروني جريمة، وصورة من صور التنمر الإلكتروني[١٢٧]، ولقد عُرّف بأنه» الاستخدام المتعمد لوسائل التواصل الإلكتروني، بهدف إلحاق الضرر المتعمد المتكرر الذي يستهدف فرد معين أو أفراد[١٢٨].»

ومن أمثلة ذلك بالنسبة للأطفال، نشر صورة صبي مصاب بمرض خلقي نادر على موقع ويب حيث يسخر المستخدمون بقسوة من مظهره، وتعرض الطفل للإهانات، أو للشائعات، فالأولى هي كلمات تُستخدم للإساءة إلى الآخرين أو السخرية منهم أو إحراجهم، أما الثانية، فلقد تعددت الآراء الفقهية في تحديد مفهومها القانوني، ومن الآراء التي لاقت القبول في رأينا خاصة ً وأنها تربط بين مفهوم الشائعة وما يترتب عليه من أضرار نفسية، هو ذلك التعريف الذي يرى أنها» عملية نفسية تتلخص في إدخال فكرة في وجدان شخص أو أشخاص لتترجم نفسها إلى أفعال، أو إثارة الشكوك في نفوس آخرين، أو القضاء على الاتزان النفسي الناتج عن استقرار عقائد وقيم في نفوس الأشخاص تجاه الأوضاع المختلفة سواء دينية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية...وقد تكون شفهية أو بالرسم أو بالكاريكاتير أو أي أسلوب مستحدث من أساليب التواصل بين عناصر المجتمع وهي قد تحمل شيئاً من الحقيقة [١٢٩]» وقيل بأن نشر الشائعات بعبارتها المشينة يعتبر في حد ذاته ضرراً، حيث يتم

[124] https://ncac.org/news/blog/copa-is-dead last visit was on 26-10-2023.

[125] Protection of Children Online: Federal and State Laws Addressing Cyberstalking, Cyberharassment, and Cyberbullying, Congressional Research Services, October 19, 2009, page 3,4.

[126] Nancy S. Kim, web site proprietorship and online harassment, Utah L. Rev. 993, 2009, p.5.

[١٢٧] حيث تم تعديل قانون العقوبات المصري، بالقانون ١٨٩ لسنة ٢٠٢٠ وأضاف التنمر كجريمة.

[١٢٨] سحر فؤاد مجيد النجار، جريمة التنمر الإلكتروني(دراسة في القانون العراقي والأمريكي)، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد ١١، عدد ٤، ٢٠٢٠، ص ١٤٠.

[١٢٩] غادة عبد الكريم محمد جاد، مرجع سابق، ص ١٠

الاعتداء بذلك على الحق في السمعة[١٣٠].

ب- النظام القانوني لمواجهة التنمر الإلكتروني بالطفل:

وفقاً للتشريعات المصرية: ومن الملاحظ اتجاه المشرع المصري في الآونة الأخيرة، لتجريم بعض الأفعال التي تتعلق بالجرائم المعلوماتية، مثلما تم النص بقانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والذي نص بالمادة ٢٥ منه على أن «يعاقب بالحبس ....كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الاسرية في المجتمع المصري، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل، بكثافة العديد من الرسائل الاليكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات إلى نظام أو موقع إلكتروني لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته أو بالقيام بالنشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، لمعلومات أو اخبار أو صور وما في حكمها، تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة ام غير صحيحة.

ومن الجدير بالتأييد في نظرنا اتجاه المشرع الجنائي باعتبار مثل تلك الأفعال التي تنطوي على تحرش إلكتروني بوجه عام، ومضايقات بإرسال رسائل غير مرغوب فيها، من قبيل الجرائم التي تستأهل العقاب، كما أنه مجرد توافر أركان تلك الجريمة يعتبر دليلاً على توافر ركن الخطأ الموجب للمساءلة[١٣١]. كما أن المادة ٢٦ من ذات القانون جرمت من يستعمل برنامج معلوماتي لربط معطيات شخصية بمحتوى مخالف للآداب العامة، أو لإظهارها بشكل مناف بالشرف أو الاعتبار. مما يستوجب معه التعويض عن الضرر الأدبي.

وفقاً للتشريع الفيدرالي الأمريكي: خلت التشريعات الفيدرالية الأمريكية من أي تنظيم قانوني للتحرش الإلكتروني بالطفل، لكن في بعض الحالات يتداخل التنمر المبني على أساس العرق، أو الجنس، أو الدين أو اللون مع جريمة المضايقة التميزية المنظمة بقوانين فيدرالية تطبق حصراً على المدارس الأمريكية، وعلى مستوى الولايات فقد أصدرت بعض الولايات منفردة تشريعات خاصة بها ضد التنمر المدرسي مثال ولايتي جورجيا ومونتانا[١٣٢].

المطلب الثاني: تطبيقات التعويض عن الضرر المعنوي للطفل

من خلال بحثنا تبين لنا أنه وعلى الرغم من تشدد القانون الفيدرالي الأمريكي في تطلبه من مشغل الموقع الإلكتروني في أخذ موافقة ولي أمر الطفل (الأقل من ١٣ عام) قبل جمع معلومات شخصية عنه - فيما سبق بيانه- إلا أن معظم مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة أمثال فيسبوك، انستغرام، سناب شات و تيك توك لا تتحقق بشكل فعلي من عمر الطفل، أو من الموافقة الأبوية، ولا يمدوا الأبوين بطرق تضمن إعلام حقيقي لهم بدخول الطفل عند عدم التحقق من موافقتهم الحقيقية، بل وتسمح هذه الشركات للأطفال بإنشاء أكثر من حساب، وبالدخول لتلك الحسابات من خلال الأجهزة المدرسية، والبريد الإلكتروني المدرسي، بينما لا تتحقق من المعلومات الأخرى، كالبريد الإلكتروني، ورقم الهاتف، التي من الممكن أن تساعد في جعل الطفل أكثر آمنا عبر الإنترنت.

---

[١٣٠] غادة عبد الكريم محمد جاد، المرجع سابق، ص ٢٨.

[١٣١] راجع المواد ١٠٢ إثبات مصري، و ٤٥٦ إجراءات جنائية.

[١٣٢] سحر فؤاد مجيد النجار، جريمة التنمر الإلكتروني، مرجع سابق، ص ١٥١.

ولقد دعا ذلك لإنشاء ما يُسمى بالمركز القانوني لضحايا وسائل التواصل الاجتماعي Social media victims law center(SMVLC) الذي يعتبر ملاذاً للآباء المتضررين من تعرض أطفالهم لأذى عبر الإنترنت، لقد تأسس هذا المركز في عام ٢٠٢١ لمساءلة شركات التواصل الاجتماعي قانوناً عن الضرر الذي يلحق بالفئات المستضعفة من المستخدمين، ويسعى لتطبيق مسئولية المنتج من أجل مساءلة هذه الشركات عن الضرر المتوقع، والاهتمام بسلامة رواد تلك المواقع.

ومن الجدير بالذكر أن كل ذلك دفع المركز-سالف الذكر- لإطلاق حملة بعنوان (لا موافقة أبوية لوسائل التواصل الاجتماعي) No Parental Consent to Social Media التي سمحت للآباء والأوصياء على الطفل بملىء استمارات معدة للإرسال من طرفهم لفيسبوك، سناب شات، إنستغرام، أو تيك توك، لإعلام شركات التواصل الاجتماعي بأنهم غير موافقين على استخدام أطفالهم لهذه الوسائل.

وفي هذا الصدد صرح Matthew P. Bergmanالمؤسس لمركز SMVLC أن شركات التواصل الاجتماعي مصممة بهدف السماح للأطفال بالتهرب من السلطة الأبوية، وحرمان الآباء من القدرة الحقيقية للرقابة على استخدام الأطفال لهذه الوسائل. فلا يستطيعون حماية أطفالهم من إدمان هذه الوسائل، والتعرض لمحتوى ضار نفسياً، أو إرسال واستقبال صور جنسية صريحة، أو تعقبهم من قبل متحرشين الأطفال عبر الإنترنت. وعلى الرغم من امتلاك هذه المواقع للتكنولوجيا القادرة على حماية الأطفال، إلا أنهم يفضلوا عدم استخدامها، لعدم الإضرار بأرباحهم. مما جعل SMVLC يدعي في أكثر من اثنتي عشرة قضية ضد أكبر شركات التواصل الاجتماعي بالعالم، بدعوى القتل الخطأ، والضرر المعنوي والعقلي الناجم عن هيمنة الإنترنت. فلقد مثل المركز العائلات التي مات أطفالها بالانتحار عن طريق القتل الخطأ في سبيل الحيلة أو المزاح، أو من عانوا من القلق والاكتئاب من وسائل التواصل الاجتماعي[١٣٣].

بناءً على ذلك، وبسبب تكدس ساحات المحاكم بقضايا التعويض عن الأضرار المعنوية خاصة ً ما يتعلق منها بانتهاكات خصوصية الطفل فلقد صرحت لجنة التجارة الدولية FTC أنها بداية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦ قامت بأكثر من تسوية مرتبطة بانتهاكات قانون COPPA،ومن ثم الحصول على ملايين الدولارات من التعويضات المدنية[١٣٤]. لذا فقد لقد رأينا أن نعرض لبعض التطبيقات القضائية في هذا الشأن، وعليه فإننا نقسم هذا المطلب لما يلي:

الفرع الأول: تطبيقات التعويض عن الضرر المعنوي عن انتهاك بيانات الطفل المستخدم للمواقع الإلكترونية

تتمثل صور الضرر المتعلق بقانون COPPA بالحصول على بيانات طفل دون السن، بغير الحصول على الموافقة الأبوية، ويعتبر من قبيل الضرر أيضاً ما قد يحدث بسبب استعمال بيانات الطفل من قبل مشغل الموقع على نحو سيء، فأحياناً ورغم التزام مشغل الموقع بالحصول على موافقة ولي الأمر، إلا أنه قد يتعامل مع البيانات

(133) social Media Victims Law Center Launches “No Parental Consent to Social Media” Campaign https://www.businesswire.com/news/home/20220808005715/en/Social-Media-Victims-Law-Center-Launches-%E2%80%9CNo-Parental-Consent-to-Social-Media%E2%80%9D- last visit on 8-4-2023.

(134) ELDAR HABER, Toying with privacy, regulating the internet of toys, Op.cit, page14.

على نحو يسبب ضرراً معنوياً للطفل، فقد يستخدمها للتشهير أو يبيعها صورته لأحد المواقع الإباحية، وكل ذلك يلزم معه التحقق من توافر ركن الضرر حتى تكتمل للمسئولية المدنية أركانها التي تعد أساساً لقيامها. كما قد يتمثل الضرر في وقوع بيانات الطفل فريسةً لاعتداء الغير، ومن ثم يلزم تأمينها من الغير. وعليه فإننا سنعرض لتلك التطبيقات فيما يلي:

وفي هذا الصدد نذكر أنه، وفي ظل تطبيق قانون COPPA كانت لجنة التجارة الفيدرالية FTC قد أثارت مسئولية شركة سوني، وفقًا لشكاوى قدمت لها، حيث طُلب من المستخدمين تقديم مجموعة واسعة من المعلومات الشخصية، بما في ذلك تاريخ الميلاد، من أجل التسجيل على مواقع الويب التي تديرها. واكتشفوا أن ١٩٦ من هذه المواقع، قد، جمعت معلومات شخصية من آلاف المعجبين دون السن القانونية دون الحصول على الموافقة الأبوية. كما مكنت العديد من هذه المواقع الأطفال من المشاركة في الرسائل الخاصة، مما سمح لهم بالتفاعل مع الآخرين، بما في ذلك الكبار.

ولقد زعمت لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) أن شركة Sony انتهكت قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA) من خلال عدم تقديم إشعار كافٍ بنوع المعلومات التي تجمعها الشركة من الأطفال، وكيفية استخدام هذه المعلومات، ويُزعم أيضاً أن Sony أخفقت في تزويد أولياء الأمور بإشعارات ممارسات المعلومات الخاصة بها، للحصول على موافقتهم التي يمكن التحقق منها، وتزويدهم بوسائل لمراجعة المعلومات الشخصية التي تم جمعها من أطفالهم أو رفض السماح بمزيد من الاستخدام أو الحفاظ على هذه المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، اتهمت FTC شركة Sony بالتصريح كذباً في سياسة الخصوصية الخاصة بها أن المستخدمين الذين يشيرون إلى أنهم أقل من ثلاثة عشر عاما سيتم منعهم من المشاركة في أنشطة Sony في الواقع، قبلت Sony التسجيلات من المستخدمين الذين أدخلوا تاريخ ميلاد يشير إلى أنهم أقل من ثلاثة عشر عاما، وسمحت لهم باستخدام الموقع. وفي ديسمبر ٢٠٠٨ طالبت اللجنة شركة Sony بدفع غرامة قدرها مليون دولار أمريكي، وحذف جميع المعلومات الشخصية التي تم جمعها والاحتفاظ بها، وألزمت اللجنة شركة Sony بالاحتفاظ بجميع المستندات وتمكينها منها لمدة ٣ سنوات من تاريخ الأمر بالغرامة، علاوة على ذلك، تم إلزامها بالاحتفاظ بكل وثيقة لمدة عامين على الأقل بعد إنشائها[١٣٥].

وفي سياق التأكيد على ضرورة الحصول على الموافقة الأبوية، مع ضرورة تأمين بيانات الطفل، نعرض لتسوية تمت بين شركتي جوجل ويوتيوب وبين لجنة التجارة الفيدرالية والادعاء العام بنيويورك، و بناء على تلك التسوية وافقت شركة Google LLC وشركتها الفرعية YouTube LLC أن تدفعا مبلغا قدره ١٧٠ مليون دولار أمريكي لتسوية الادعاءات الصادرة عن لجنة التجارة الفيدرالية والمدعي العام في نيويورك. حيث تتطلب التسوية من Google و YouTube دفع ١٣٦ مليون دولار إلى لجنة التجارة الفيدرالية و ٣٤ مليون دولار إلى نيويورك بدعوى انتهاك قانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت COPPA.

وتتعلق وقائع تلك التسوية في شكوى مقدمة ضد الشركتين، تزعم خلالها لجنة التجارة الفيدرالية والمدعى العام لولاية نيويورك أن YouTube انتهك قانون COPPA من خلال جمع معلومات شخصية - في شكل معرّفات ثابتة تُستخدم لتتبع المستخدمين عبر الإنترنت - من مشاهدي القنوات الموجهة للأطفال، دون إخطار

[135] Francoise Gilbert, Age verification as a shield for minors on the internet: A quixotic search?, 5 Shidler J. L. Com. & Tech. 6, Autumn, 2008. Page 10.

أولياء الأمور مسبقاً والحصول على موافقتهم. ولقد ربح YouTube ملايين الدولارات باستخدام المعرفات، المعروفة باسم (ملفات تعريف الارتباط) Cookies، لتقديم إعلانات مستهدفة لمشاهدي هذه القنوات.

ويعتبر ذلك بمثابة مخالفة لقانون COPPA، فيما سبق أن بيناه من اشتراطه لموافقة ولي الأمر على جمع المعلومات من الطفل ، كما أنه اشترط أيضاً خضوع الأطراف الخارجية للقانون، مثل شبكات الإعلانات إذا كان لديهم معرفة فعلية بأنهم يجمعون المعلومات الشخصية مباشرةً من مستخدمي مواقع الويب الموجهة للأطفال والخدمات عبر الإنترنت.

وفي ذلك صرح رئيس مجلس إدارة FTC جو سيمونز: «لقد روج موقع YouTube لشعبيته لدى الأطفال لدى عملاء الشركات المحتملين». «ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالامتثال لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA)، رفضت الشركة الاعتراف بأن أجزاء من منصتها كانت موجهة بوضوح للأطفال. فليس هناك أي مبرر إذا لانتهاكات YouTube للقانون ".

فمن المعروف أن منصة YouTube تتيح لأصحاب حسابات Google، بما في ذلك الكيانات التجارية الكبرى، إنشاء «قنوات» لعرض محتواهم. ويمكن لمالكي القنوات المؤهلين اختيار استثمار قنواتهم من خلال السماح لموقع YouTube بتقديم إعلانات، مما يدر أرباحا لكل من مالكي القناة ويوتيوب.

ولقد صرحا لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) والمدعي العام في نيويورك أنه بينما ادعى YouTube أنه موقع للجمهور العام، فإن بعض القنوات الفردية على YouTube - مثل تلك التي تديرها شركات الألعاب – تعتبر موجهة للأطفال، وبالتالي يجب أن تلتزم بقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA)[١٣٦]

الفرع الثاني: تطبيقات التعويض عن الضرر المعنوي عن انتهاك بيانات الطفل المستخدم للألعاب الإلكترونية Io Toys

ومن الجدير بالذكر أن لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) قد قامت في ٢١ يونيو من عام ٢٠١٧ بتحديث إرشاداتها للشركات المطلوبة للامتثال لقانون حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت (COPPA) لضمان قيام تلك الشركات بتنفيذ إجراءات الحماية الرئيسية فيما يتعلق بالألعاب المتصلة بالإنترنت والخدمات المرتبطة بها، لتشمل استخدام تطبيقات الأجهزة المحمولة والإنترنت- وخدمات التمكين من الموقع location، وخدمات نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت.[١٣٧]

لقد لاحظنا أن FTC بذلت أقصى جهد لإنفاذ قانون COPPA على أكمل وجه، فوقعت جزاءات مدنية على كثير من مقدمي خدمة الإنترنت، على سبيل المثال وقعت FTC جزاء على PLAYDOM وهي شركة تابعة لشركة DISNEY وتقدم ألعاب عبر الإنترنت، لجمعها معلومات شخصية أثناء تسجيل بيانات الأطفال إذ جمعت من ٨٢١٠٠٠ طفل، ومكنت الأطفال من نشر أسمائهم الكاملة وحساباتهم الشخصية وأماكن تواجدهم

[136] https://www.ftc.gov/news-events/news/press-releases/2019/09/google-youtube-will-pay-record-170-million-alleged-violations-childrens-privacy-law last visit on 7-4-2023.

[137] Public Service Announcement, Consumer Notice: Internet-Connected Toys Could Present Privacy and Contact Concerns for Children, Federal Bureau of Investigations (July 17, 2017).

على الموقع بدون موافقة أبوية مما أدى إلى إلزام الشركة بدفع تعويض يقدر بـ ٣ مليون دولار مع إلزامهم بتأمين البيانات، وفي أغسطس من عام ٢٠١١، أطلقت FTC أول إجراء لنفاذ قانون COPPA ضد مطور لتطبيقات الموبايل، يُدعى W٣ innovationsيقوم بتطوير وتوزيع تطبيقات للموبايل لشركة أيفون وأيبود، تتيح للمستخدمين لعب الألعاب ونشر المعلومات عبر الإنترنت، وأدعت بأن W٣ innovations تجمع وتحتفظ ب ٣٠ ألف إيميل من الأطفال، وجمعت معلومات شخصية من ٦٠٠ مستخدم للتطبيقات تحت السن الثالثة عشرة بدون موافقة أبوية. وكل ذلك دعا FTC أن تتنبه بوجود تهديدات وشيكة الوقوع لخصوصية الأطفال في استخدامهم أحدث تكنولوجيا للإنترنت، مما أدى لإصدارها التعديلات التي طال انتظارها لقانون COPPA لتتماشى مع تكنولوجيا العصر في ديسمبر عام ٢٠١٢[١٣٨].

وفي الآونة الأخيرة، في عام ٢٠١٥، تم اتهام اثنين من مطوري التطبيقات الإلكترونية بانتهاك قانون COPPA. حيث زعمت لجنة التجارة الفيدرالية أن الشركات سمحت للمعلنين باستخدام المعلومات المجمعة للإعلان للأطفال. ففي الاتهامات الموجهة إلى شركة LAI Systems LLC، زعمت لجنة التجارة الفيدرالية أن الشركة أنشأت تطبيقات ألعاب موجهة للأطفال، بما في ذلك My Cake Shop وMy Pizza Shop وHair Salon وMakeover، والتي سمحت لمعلني الطرف الثالث بجمع معلومات شخصية من الأطفال في شكل «المعرفات الدائمة»، والتي تسمح للشركات بتتبع معلومات وبيانات المستخدمين عبر منصات الألعاب المختلفة، وجادلت لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) بأن LAI لم تقدم إشعارا أو تتلق موافقة من الآخرين بشأن عملية التجميع هذه، وفي التهم الموجهة ضد Retro Dreamer، زعمت لجنة التجارة الفيدرالية أن الشركة أنشأت تطبيقات موجهة للأطفال، بما في ذلك Ice Cream Jump وHappy Pudding Jump وSneezies، والتي سمحت أيضا للمعلنين من جهات خارجية بجمع المعلومات الشخصية من خلال أدوات تحديد الهوية المستمرة دون موافقة الوالدين[١٣٩].

الخاتمة

أولاً: النتائج

نركز خلاصة بحثنا في جملة نتائج، كالتالي:

- تبين لنا أهمية التنظيم التشريعي لحماية الطفل من أخطار الإنترنت؛ نظراً للتزايد المستمر والمتلاحق لتكنولوجيا الإنترنت، بما يصاحبها في عدة أحيان من أضرار معنوية تصيب الطفل بعدة صور؛ كالتلاعب ببياناته، واستغلاله، وتعرضه لمحتوى ضار به سواء على مستوى ألعاب الإنترنت IoToys و VR GAMES، أو من خلال تعرضه للتنمر الإلكتروني، أو التحرش بالطفل و عرض المواد الإباحية له عبر الإنترنت.

- لاحظنا خلو التشريع المصري من تنظيم تشريعي لحماية بيانات الطفل على وجه خاص،أو حمايته بشكل عام من أخطار الإنترنت، على الرغم من وجود إرهاصات لحماية البيانات بمواد متفرقة، كالمادة ٢٦ من قانون حماية البيانات المصري رقم ٢٠٢٠ التي أوجبت الحصول على موافقة أبوية من قبل المواقع دون وضع آليات التنفيذ حتى الآن.

[138] David R. Hostetler & Seiko F. Okada, children's privacy in virtual K-12, Op.cit, page 10,11.

[139] Gianna Korpita, Op.cit, p.11.

- على النقيض من ذلك، سن المشرع الأمريكي على المستوى الفيدرالي، تشريعات مثل COPPA لحماية بيانات الطفل، ولم يقف عند هذا الحد، بل طورت لجنة FTC من هذا القانون، بما يحقق المزيد من الحماية، على نحو ما عرضنا له آنفاً.

- كما نظم المشرع الأمريكي مسئولية مواقع الويب عن الأخطار التي يتعرض لها الطفل بالتزامات عامة، بحيث يكفي عدم القيام بأي منها، لإثبات خطأ المسئول، مما يسر سبل حصول الطفل عن التعويض عن الضرر المعنوي.

- وعلى الرغم من استحسان موقف المشرع المصري بوضعه التزامات عامة على مديري مواقع الإنترنت بقانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ، إلا أنه خالي من اختصاص الطفل بقواعد حمائية خاصة.

- إن المشرع الأمريكي يلاحق التطور التكنولوجي بتحديث مستمر لتشريعات حماية بيانات الطفل عبر الإنترنت، مثل مشروع قانونKOSA لعام ٢٠٢٢.

- نظم المشرع الأمريكي الفيدرالي عدة تشريعات مثل COPA و CIPA وغيرها؛ لحماية الطفل من أخطار الإنترنت عموماً.

ثانياً: التوصيات

- نهيب بالمشرع المصري سرعة التدخل لسن تشريع متكامل ينظم تعامل الطفل مع الإنترنت، بدايةً من حماية بياناته الشخصية، وصولاً لحماية نموه وتطوره العقلي من أخطار الإنترنت.

- نوصي بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، كما نوصي باعتماد هذه اللائحة لالتزامات مواقع الويب على غرار قانون COPPA وتعديلاته، مع توضيح طرق الحصول على موافقة ولي الأمر القابلة للتحقق من خلال آليات تضمن ذلك، كمكالمة فيديو مع ولي الأمر،

- نوصي بانتهاج المشرع المصري للنهج الحديث الوارد بمشروع قانون KOSA في التوسع من تعريف الموقع الإلكتروني، بحيث تتضمن مادة التعريفات في هذا التشريع اصطلاح المنصة المغطاة Covered Platform، على أن يشمل «تطبيقات الهاتف، والأجهزة اللوحية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والألعاب، وما إلى ذلك.»

- نهيب بالمشرع المصري تنظيم مسئولية مواقع الإيواء، بحيث يتبين حقيقة دورها، ويشترط علم مدير موقع الإيواء بالمحتوى غير المشروع بالموقع الذي تم إيواؤه، حتى تثار مسئوليته المدنية، على غرار المشرع الأمريكي والفرنسي.

- نوصي بإنشاء مجلس لتصنيف الفئة العمرية للألعاب الإلكترونية على غرار مجلس ESRB.